

موسوعة براعة المحامي في الإجراءات القضائية
المرافعة صياغة المذكرات وتقديم الطلبات أثناء
نظر الدعوى

2

تأليف د محمد كمال عرفة الرخاوي

3

إلى ابنتي الغالية صبرينا

4

نور عيني وسر إصراري

5

أسأل الله أن يجعل علمي نورا لك في دربك

6

وأن يرزقك الحكمة قبل القوة والحق قبل النصر

7

فأنت أثنى ما أنعم به علي

8

ليست المحاماة مهنة تكتفى فيها بحفظ المواد

أو اجترار السوابق

9

بل هي فن رفيع يجمع بين العمق الفقهي

والذكاء الاستراتيجي وبلاغة التعبير وسرعة

البديهة

10

والمحامي الماهر لا يكتفى بأن يكون خبيراً

بالنصوص

11

بل يبدع في ثلاث لحظات حاسمة داخل قاعة
المحكمة

12

المرافعة الشفوية التي تحرّك وجدان القاضي
دون أن تمس استقلاله

13

وصياغة المذكرة القانونية التي تبني الحجة
كالبناء المحكم لا تنهار تحت أول سؤال

14

وتقديم الطلبات القضائية في الوقت والشكل
المناسبين كضربة سيف لا تخطئ هدفها

15

هذه الموسوعة ليست مجرد دليل عملي

16

بل أول عمل أكاديمي منهجي على المستوى
العالمي

17

يفرقّل هذه البراعة إلى عناصر قابلة للتعلم
والتدريس والتطوير

18

وقد استندت في بنيتها إلى التشريعات المصرية
كمراجع تطبيقي وحيد

19

مع الاستعانة بتحليلات مقارنة من أنظمة قضائية
رائدة

20

مثل الأمريكية الألمانية الصينية البرازيلية

والجنوب إفريقية

21

لأغراض الفهم النقدي فقط دون أي تبني أو

شراكة مؤسسية

22

وقد حرصت على أن تكون كل صفحة من

صفحات هذه الموسوعة

23

ثمرة بحث أصيل وتجربة عملية وقراءة عميقة

لأحكام المحاكم العليا

24

خاصة محكمة النقض المصرية التي تظل المرجع

الأسمى

25

في تشكيل الوعي القضائي العربي الحديث

26

كما دمجت بين الفقه الإسلامي الكلاسيكي

27

النظرية القانونية الغربية وعلوم النفس والبلاغة

الحديثة

28

لإنتاج معرفة قانونية عربية أصيلة قادرة على

المنافسة عالميا

29

والله ولي التوفيق

30

د محمد كمال عرفة الرخاوي

31

الباب الأول المرافعة القضائية بين الخطاب
والمنطق

32

الفصل الأول المرافعة كظاهرة قانونية واجتماعية
جذورها التاريخية وتطورها المنهجي

33

لا يمكن فهم المرافعة في عزلة عن تطور
التنظيم القضائي البشري

34

ففي الحضارة الإسلامية نجد أن نظام الوكالة
في الخصومة كان معروفا منذ العصر العباسي

35

حيث يسمح للوكيل شرط أن يكون عدلا وفصيحا
بالكلام نيابة عن موكله أمام القاضي

36

دون أن يحلف يمينا عنه

37

وقد نص ابن فرحون في تبصرة الحكام على أن
الوكيل إذا كان فصيحاً عارفاً بالحق

38

جاز له الكلام دون موكله وهو ما يعكس اعترافاً
مبكراً بقيمة البلاغة كأداة للعدالة

39

أما في النظام الروماني فقد تطورت المرافعة
ضمن إطار الإجراءات المدنية

40

حيث كان الخصوم يمثلون أنفسهم ثم ظهر
الأوراتور كخبير في الخطابة

41

يستخدم لإقناع القضاة وفي اليونان القديمة
حوّل ديموستينس المرافعة إلى سلاح ضد
الاستبداد

42

حين خطب ضد فيليب المقدوني في خطب
فيليبك

43

مستخدما البلاغة كأداة للدفاع عن الديمقراطية

44

في المقابل نشأ النظام الأنجلوسكسوني على
مبدأ الخصومة

45

حيث يلعب المحامي دورا محوريا في كشف

الحقيقة عبر المواجهة بين الطرفين

46

بينما يبقى القاضي محايدا أما في النظام

الرومانو جرمانو

47

فالقاضي يقود التحقيق والمحامي يكمل دوره

عبر المرافعة التحليلية

48

في النظام القضائي المصري تركز المرافعة

على ثلاثة أركان

49

الدستور المادة 17 من الدستور المصري لسنة

2014 تنص على أن الدفاع حق مكفول

50

وهو ما يشمل الحق في المرافعة بحرية

51

قانون المرافعات المادة 104 من القانون رقم 13

لسنة 1968

52

تمنح الخصوم حق المرافعة شفاهة أو كتابة

53

اللائحة الداخلية للمحاكم تنظم زمن المرافعة

وأدابها وحدودها

54

ويؤكد القضاء الدستوري أن حرية الدفاع لا تنتهي

عند حدود النصوص

55

بل تمتد إلى أسلوب عرضها ما دام ذلك في إطار

الاحترام الواجب للقضاء

56

المحكمة الدستورية العليا القضية رقم 45 لسنة

22 دستورية

57

المرافعة ليست فعل فردي بل تفاعل اجتماعي

بين المحامي والقاضي والخصم والجمهور

58

وفق نظرية التواصل القانوني فإن فعالية المرافعة

تعتمد على الوضوح

59

هل فهم القاضي الرسالة المصدقية هل يثق

القاضي في المحامي

60

الملاءمة هل تناسب المرافعة طبيعة الدعوى
والمجتمع

61

وقد أظهرت دراسات نفسية مستندة إلى أبحاث
APA

62

أن القضاة رغم حيادهم يتأثرون بنسبة تصل إلى
30 بالمئة بأسلوب العرض

63

وليس فقط بمحتواه مع دخول العصر الرقمي
برزت تحديات جديدة

64

المرافعة عبر الفيديو كونفرانس كيف تحافظ على
تأثير لغة الجسد

65

ضغط الوقت في المحاكم المزدحمة كيف تختصر
دون أن تخل

66

توقعات الجمهور المتأثرة بالإعلام كيف تتجنب
التمثيل وتلتزم بالمهنية

67

المرافعة ليست ترفاً بلاغيّاً بل ضمانة دستورية
لعدالة حقيقية

68

ومن يقلل من شأنها إنما يقلل من شأن العدالة
نفسها

69

كما ذكرتُ في موسوعي غير التقليدية في

القانون الجنائي

70

أن فن المرافعة هو جوهر الدفاع وليس مجرد

إجراء شكلي

71

وأن المحامي الذي لا يتقن صياغة الحجة

شفاهةً يخسر نصف قضيته قبل أن ينطق

القاضي بالحكم

72

وفي الموسوعة العالمية في القانون الإداري

أوضحت أن

73

المرافعة في الدعاوى الإدارية تتطلب دقةً

مضاعفة

74

لأنها لا تواجه خصمًا فردًا بل جهازًا إداريًا
مدعومًا بسلطة الدولة

75

ولذلك فإن البلاغة هنا يجب أن تتجه نحو التحليل
القانوني لا الانفعال العاطفي

76

أما في الموسوعة العالمية في القانون
الدبلوماسي والقنصلي

77

فقد بيّنتُ أن مهارات المحامي في العرض
والإقناع

78

لا تقل أهمية عن مهارات الدبلوماسي في

التفاوض

79

لأن كليهما يسعى إلى تحقيق حق عبر وسيلة
سلمية قائمة على اللغة والمنطق

80

وهذا يؤكد أن براعة المحامي ليست مهارة

فرعية

81

بل هي جوهر المهنة وعمودها الفقري

82

الفصل الثاني البنية المعرفية للمرافعة الناجحة

83

من التحليل الثلاثي إلى الهيكل الزمني

84

لا تبدأ المرافعة في قاعة المحكمة بل في غرفة

المحامي

85

حين يفتح ملف الدعوى لأول مرة ويبدأ عملية

التحليل الثلاثي

86

الواقع ثم النص ثم الحكم هذه الثلاثية هي

العمود الفقري لكل مرافعة ناجحة

87

فالمتهم في جناية قتل لا يُدافع عنه بقوله إنه

بريء

88

بل بعرض واقع بديل يفسر الأدلة دون افتراض

الجريمة

89

كما أوضحتُ في موسوعي غير التقليدية في
القانون الجنائي

90

أن الواقع البديل هو السلاح الأقوى في يد
المحامي

91

لأنه يحوّل عبء الإثبات على النيابة دون أن ينكر
الوقائع المادية

92

مثال ذلك أن يقول المحامي ليس أن موكله لم
يطلق النار

93

بل أن إطلاق النار كان دفاعاً عن النفس وفق

المادة 246 من قانون العقوبات

94

وهنا يتحول الدفاع من نفي إلى تكييف قانوني

95

وهو ما يتطلب فهمًا عميقًا للنصوص ولياقة في

العرض

96

الهيكل الزمني للمرافعة لا يختلف عن بناء القصر

97

فالمقدمة هي الأساس والعرض هو الجدران

والختام هو السقف

98

وقد رصدتُ في دراستي للمحاماة في العالم

العربي

99

أن 70 بالمئة من المرافعات الفاشلة تفتقر إلى
خاتمة واضحة

100

فتنتهي بجملة عابرة مثل هذا ما لديّ سيادة
الرئيس

101

بدلاً من طلب مباشر ومحدّد مثل

102

لذا أطلب من عدالتكم الكريمة الحكم بالبراءة
وإخلاء سبيل موكلنا فوراً

103

الوقت في المرافعة ليس مسألة تقديرية بل
استراتيجية

104

فالدقائق الخمس الأولى تحسم 60 بالمئة من
انطباع القاضي

105

وأخر ثلاث دقائق تُرسِّخ الطلب في ذهن هيئة
المحكمة

106

لذلك يجب أن يُوزَّع الوقت كما يوزَّع الجنرال
قواته في المعركة

107

الفصل الثالث تقنيات الإقناع القضائي بين
المنطق العاطفة والإشارات غير اللفظية

108

الإقناع في قاعة المحكمة ليس فنًا منفصلاً بل

نظامًا معرفيًّا متكاملًا

109

يجمع بين قواعد المنطق وآليات النفس ودقة

اللغة

110

وقد بيّنتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

111

أن المحامي الناجح لا يعتمد على عاطفته بل

على عاطفة القاضي

112

فهو لا يبكي ليرحمه القاضي بل يعرض واقعًا

يجعل القاضي يشعر بالحاجة إلى العدل

113

وهذا الفارق دقيق لكنه حاسم

114

الحجج المنطقية تبدأ بالقياس الصحيح

115

مثال ذلك أن يقول المحامي إذا كان الخطأ

الطبي يُعاقب في حالة الجراح

116

فهو أولى بالعقاب في حالة الطبيب العام الذي لا

يملك ترخيصاً

117

وهذا ما أسمّيه في كتابي الموسوعة العالمية

في القانون الإداري

118

بالاستدلال التصاعدي وهو أقوى أنواع الحجج في

الدعاوى الإدارية

119

أما التمثيل فهو سلاح فعّال حين يعجز النص عن

تغطية الواقع

120

فالمثل مثل هذا العقد يشبه من يبيع سمكة

في البحر

121

يخلق صورة ذهنية تختصر عشر صفحات من

الشرح

122

وقد استخدمتُ هذا الأسلوب في تحليلي لعقود

البيع في الموسوعة العالمية في القانون

المدني

123

والذي لم يُنشر بعد لكنه جزء من مشروعاتي
البحثية

124

الحجج العاطفية لا تعني البكاء أو الصراخ

125

بل تعني إثارة التعاطف عبر سرد واقعي دقيق

126

كما قلتُ في موسوعي موسوعة العدالة كفن
الجماليات في صنع القرار القضائي

127

إن العدالة ليست جفافاً قانونياً بل توازناً بين
الحق والرحمة

128

ولذلك فإن المرافعة التي تلامس البعد الإنساني

دون أن تبتذله

129

هي الأقدر على التأثير في الضمير القضائي

130

الإشارات غير اللفظية تشكل 55 بالمئة من

تأثير الرسالة

131

وفق دراسات البروفيسور ألبرت مهربان التي

أشرت إليها في بحثي عن التواصل القانوني

132

النبرة الهادئة عند عرض الوقائع والحاسمة عند

طلب الحكم

133

الوقفة المستقيمة دون تصائب

134

اليدين المفتوحتان كعلامة على الصدق

135

كلها أدوات لا تُدرّس في كليات الحقوق لكنها

تصنع الفارق

136

وفي الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

137

أكدت أن لغة الجسد في قاعة المحكمة لا تقل

أهمية عنها في قاعة المفاوضات

138

لأن كليهما ساحة صراع سلمية يُحسم بالكلمة

والإشارة

139

المحامى الذكى لا يرفع صوته ليُسمع

140

بل يخفضه ليُنصت إليه

141

فهدوء الصوت فى لحظة حرجة قد يُحدث صدى

أكبر من الصراخ

142

وقد رصدتُ فى تحليلى لأحكام محكمة النقض

143

أن الأحكام التى أشارت إلى سلوك المحامى

فى الجلسة

144

كانت دائماً تميل لصالح من اتسم بالهدوء
والاحترام

145

الملابس أيضاً جزء من الإقناع

146

فالبذلة الرسمية ليست زينة بل رسالة

147

تقول للقاضي إن المحامي يحترم المحكمة
ويأخذ الدعوى على محمل الجد

148

وقد نبهتُ في موسوعتي غير التقليدية في
القانون الجنائي

149

إلى أن بعض المحامين الشباب يخلطون بين

الحرية الشخصية واحترام المؤسسة القضائية

150

فيأتون إلى المحكمة بملابس غير لائقة

151

مما يضعف مصداقيتهم قبل أن ينطقوا بكلمة

152

الإقناع الحقيقي لا يُبنى على خدعة بل على

بناء منطقي

153

يبدأ من الواقع ويمتد إلى النص ثم ينتهي بطلب

عادل

154

وكلما كان هذا البناء متينًا قلّت الحاجة إلى

البلاغة الزائدة

155

لأن الحجة الواضحة تفرض نفسها دون ضجيج

156

كما قال الشافعي رحمه الله من أوضح فقد
أغنى عن كثرة الكلام

157

الفصل الرابع المرافعة في أنواع الدعاوى
استراتيجيات مخصصة للجنائي المدني الأسري
والإداري

158

لا توجد مرافعة واحدة تناسب جميع الدعاوى

159

بل لكل نوع سياقه اللغوي واستراتيجيته
الإقناعية وحدوده الأخلاقية

160

وفي الموسوعة غير التقليدية في القانون
الجنائي أوضحت أن

161

المرافعة في الجنائي ليست دفاعًا عن مجرم
بل بحثًا عن الحقيقة

162

لأن الأصل في المتهم البراءة حتى تثبت إدانته

163

ولذلك فإن المحامي لا ينكر الواقع بل يعيد
تكييفه قانونيًّا

164

مثال ذلك أن يقول ليس أن موكلنا لم يحمل
السلاح

165

بل أن حمله كان دفاعاً عن النفس وفق المادة
246 من قانون العقوبات

166

وهذا النوع من المرافعة يتطلب دقةً في عرض
التفاصيل

167

مثل توقيت الاعتداء وطبيعة الخطر ورد الفعل

168

أما في الدعاوى المدنية فتركز المرافعة على
الإثبات والمسؤولية

169

كما بيّنتُ في دراستي لنظرية الالتزام في
الموسوعة العالمية في القانون المدني

170

أن المحامي الناجح لا يكتفي بإثبات الضرر

171

بل يربطه بالفعل الضار عبر علاقة سببية واضحة

172

مستخدمًا أحكام محكمة النقض التي تشدد

على وجوب وجود الرابطة السببية

173

وفي الدعاوى الأسرية تتغير القواعد جذريًا

174

فالموضوع لا يدور حول حق مجرد بل حول كيان

إنساني

175

الأطفال والزوجات والآباء هم جوهر النزاع

176

ولذلك فإن المرافعة يجب أن تكون خالية من
الإهانات والتفاصيل المخلة

177

كما ذكرتُ في موسوعتي موسوعة العدالة كفن
الجماليات في صنع القرار القضائي

178

أن القاضي في دعوى أسرة لا يبحث عن منتصر
بل عن حل يحفظ الكرامة

179

ولهذا أنصح المحامي بأن يبدأ مرافعته بقوله

180

سيادة الرئيس نحن لسنا هنا لنفوز بل لنجد
طريقاً يُبقي هذه الأسرة على قيد الإنسانية

181

أما في الدعاوى الإدارية فالوضع أكثر تعقيداً

182

لأن المحامي لا يواجه خصماً فرداً بل جهازاً
إدارياً مدعوماً بسلطة الدولة

183

وقد أكدت في الموسوعة العالمية في القانون
الإداري

184

أن الدفاع في هذه الدعاوى لا يعتمد على
العاطفة بل على المشروعية

185

فالمقرر أن القرار الإداري لا يُلغى لمجرد كونه
غير عادل

186

بل لأنه شابه عيبًا من عيوب المشروعية الأربعة

187

الاختصاص الشكل السبب المحل

188

ولذلك فإن المرافعة يجب أن تركز على تحليل

القرار ذاته

189

لا على نوايا الإدارة أو سلوك الموظف

190

وفي الدعاوى الاقتصادية والتجارية

191

تظهر أهمية الدقة في العرض والاحترافية في

اللغة

192

كما أوضحتُ في تحليلي لمنازعات العقود في
الموسوعة العالمية في القانون المدني

193

أن المحامي الذي يخلط بين المصطلحات
القانونية والتجارية

194

يفقد مصداقيته أمام قاضٍ متخصص

195

المرافعة في التحكيم الدولي لها قواعدها
الخاصة

196

فهي تجمع بين المرونة الإجرائية وصرامة القانون

197

وقد نبهتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

198

إلى أن المحامي في التحكيم يجب أن يتقن لغة

الحوار لا لغة المواجهة

199

لأن هيئة التحكيم تبحث عن حل وسط لا عن

منتصر ومنهزم

200

في كل الأحوال فإن الاستراتيجية تبدأ من فهم

طبيعة الدعوى

201

فمن يرافع في جناية كما يرافع في دعوى نفقة

202

يخسر قبل أن يبدأ

203

المحامي الذكي لا يملك خطابًا واحدًا

204

بل يملك أدوات يركّب منها الخطاب المناسب

لكل ساحة

205

كما يفعل الجراح الذي لا يستخدم مشرطًا

واحدًا لكل العمليات

206

بل يختار أدق الأدوات لأدق المهام

207

الفصل الخامس أخطاء قاتلة في المرافعة تصنيف

نقدي وأثرها على مصير الدعوى

208

المرافعة الناجحة لا تُقاس بما قيل فيها بل بما
تجذّب به المحامي من أخطاء

209

وقد رصدتُ في موسوعتي غير التقليدية في
القانون الجنائي

210

أن 60 بالمئة من الأحكام التي انتهت بالإدانة
رغم وجود شبهات

211

كانت نتيجة أخطاء في أسلوب الدفاع أكثر من
ضعف الأدلة

212

الخطأ الأول الإطالة دون هدف

213

فالقاضي لا يملك وقتاً لسماع خطبة بلاغية

214

وكل جملة لا تحمل فكرة جديدة تُضعف

مصادقته

215

كما ذكرتُ في موسوعة العدالة كفن الجماليات

في صنع القرار القضائي

216

أن الإيجاز في المرافعة ليس تقصيراً بل احتراماً

للعدالة

217

الخطأ الثاني الهجوم الشخصي على الخصم

218

فمن يقول سيادة الرئيس الخصم كاذب

219

يُفقد حجته قبل أن يبدأ

220

والصحيح أن يقول ادعاء الخصم يفتقر إلى أي

سند واقعي أو قانوني

221

وهذا ما أكّده محكمة النقض في أكثر من حكم

222

الخطأ الثالث الخلط بين الوقائع والافتراضات

223

فمن يقول من المؤكد أن الشاهد كاذب

224

يُعرض نفسه للمساءلة الأخلاقية

225

أما من يقول يثبت من محضر التحقيق أن
الشاهد غير أقواله ثلاث مرات

226

فهو يبني حجته على واقع لا على ظن

227

الخطأ الرابع تجاهل سوابق المحكمة العليا

228

فإذا كانت محكمة النقض قد حسمت المسألة
في اتجاه معين

229

فلا فائدة من الجدل في أمرٍ لم يعد محل خلاف

230

كما بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الإداري

231

أن المحامي الذي يجادل في مسألة سبق وأن
أطبقها القضاء الإداري

232

يُظهر جهله أكثر من شجاعته

233

الخطأ الخامس سوء اختيار الوقت

234

فطلب التأجيل بعد بدء المرافعة

235

أو طلب ردّ القاضي في نهاية الجلسة

236

يُعتبر إهمالاً مهنيّاً

237

الخطأ السادس استخدام ألفاظ نابية أو
استفزازية

238

فحتى لو كان الخصم يستحق الاتهام

239

فإن المحكمة لا تقبل أن تتحول إلى ساحة
شتائم

240

الخطأ السابع تكرار ما ورد في المذكرة دون
إضافة

241

فالمرافعة ليست قراءة بل تأكيد حيّ على
الدفاع

242

وقد أكدتُ في بحثي عن التواصل القانوني

243

أن القاضي يتوقع من المحامي أن يُبرز في
الجلسة ما لم يُسطّر في الورق

244

الخطأ الثامن عدم الانتباه لإشارات القاضي

245

فإذا قال القاضي هل عندك جديد في هذه

النقطة

246

فالمطلوب هو الإيجاز لا الاستطراد

247

الخطأ التاسع الإفراط في العاطفة في الدعاوى

الجنائية

248

فدموع المحامي لا تُبرئ المتهم

249

بل قد توحى بأنه لا يملك حجة قانونية

250

الخطأ العاشر تجاهل طبيعة هيئة المحكمة

251

فمن يرافع أمام محكمة جنح كما يرافع أمام

محكمة جنائيات

252

يفقد فرصة التكيف الصحيح للواقعة

253

كل هذه الأخطاء ليست مجرد زلات لسان

254

بل ثغرات استراتيجية تُهدّد مصير الدعوى

255

والمحامي الماهر لا يتعلّم فقط كيف يدافع

256

بل يتعلّم أولًا كيف لا يخسر

257

الباب الثاني صياغة المذكرات القانونية العمارة

الحجاجية

258

الفصل السادس المذكرة كوثيقة تاريخية طبيعتها

وظيفتها وأثرها في مسار العدالة

259

المذكرة القانونية ليست ورقة عابرة تُلقى في

ملف الدعوى

260

بل هي وثيقة تاريخية تبقى أثرًا دائمًا في

سجل العدالة

261

وقد ذكرتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

262

أن المذكرة قد تكون السبب الوحيد لقبول طعن

بالنقض

263

إذا غاب المحامي عن الجلسة أو تعذّر عليه

الحضور

264

لأنها تمثّل الصوت المكتوب للدفاع حين يصمت

الصوت الحي

265

طبيعة المذكرة تختلف عن المرافعة

266

فهي لا تخضع لضغوط الوقت ولا لانفعالات

اللحظة

267

بل تُبنى بهدوء وروية ودقة

268

ووظيفتها ليست الإقناع العاطفي بل بناء الحجة

المنطقية

269

كما أوضحتُ في موسوعة العدالة كفن

الجماليات في صنع القرار القضائي

270

أن القاضي قد ينسى كلمات المرافعة لكنه لا

يتجاهل حجة مكتوبة بوضوح

271

وأثر المذكرة في مسار العدالة لا يظهر فوراً

272

بل قد يظهر بعد سنوات حين يُعاد فتح الملف أو

يُستشهد بالحكم

273

وفي الموسوعة العالمية في القانون الإداري

بيّنت أن

274

المذكرات في الدعاوى الإدارية تُعدّ أساساً

لرقابة المحكمة على المشروعية

275

لأنها تحدّد بدقة عيوب القرار المطعون فيه

276

دون أن تترك الأمر للعموميات أو الانفعالات

277

المذكرة الناجحة لا تُكتب في ساعة الغضب

278

بل تُصاغ بعد قراءة الملف ثلاث مرات

279

الأولى لفهم الوقائع

280

والثانية لربطها بالنصوص

281

والثالثة لبناء الحجة

282

وقد نبهتُ في بحثي عن التواصل القانوني

283

إلى أن 80 بالمئة من المذكرات المرفوضة

284

تفشل في المرحلة الثانية

285

لأنها تخلط بين ما حدث وما يجب أن يحدث

286

المذكرة ليست سردًا للأحداث بل تحليلًا

قانونيًا لها

287

ولا تطلب حقًا فحسب بل تبرهن على وجوده

288

ومن يكتب مذكرة كأنه يكتب شكوى

289

يفقد مصداقته قبل أن يبدأ

290

اللغة في المذكرة يجب أن تكون فصيحة دقيقة

خالية من الحشو

291

فكل كلمة زائدة تُضعف التركيز

292

وكل جملة طويلة تُربك الفهم

293

كما قلتُ في الموسوعة العالمية في القانون

المدني

294

أن الوضوح في الصياغة جزء من القوة القانونية

295

وأن الغموض ليس بلاغة بل ضعف

296

المذكرة الجيدة تُقرأ مرة واحدة وتُفهم تمامًا

297

لأنها مبنية على تسلسل منطقي لا يحتمل

التأويل

298

وقد رصدتُ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

299

أن الأحكام التي أشادت بصياغة المذكرة

300

كانت دائماً تشير إلى وضوح العرض ودقة

التكييف

301

الباب الثاني صياغة المذكرات القانونية العمارة

الحجاجية

302

الفصل السابع منهجية الصياغة الأكاديمية من

التخطيط إلى الصياغة النهائية

303

الصياغة القانونية ليست موهبة بل منهج قابل

للتعلّم والتدريس

304

وقد بيّنتُ في موسوعي غير التقليدية في

القانون الجنائي

305

أن المحامي الذي لا يملك خطة صياغة يكتب
كمن يبني دون مخطط

306

فينتهي به الأمر إلى هيكل متصدع لا يصمد أمام
أول سؤال

307

المرحلة الأولى التخطيط

308

ويبدأ فيها المحامي بتحليل الملف وفق المنهج
الثلاثي

309

الواقع ثم النص ثم الحكم

310

ثم يضع خريطة ذهنية للمذكرة

311

تحدد العناوين الرئيسية والفرعية

312

المرحلة الثانية التجميع

313

فيجمع كل المستندات والأحكام ذات الصلة

314

ويصنفها حسب الموضوع لا حسب الترتيب

الزمني

315

المرحلة الثالثة الصياغة الأولية

316

ويكتب فيها المسودة الأولى دون قيد لغوي

317

ليطلق تدفق الأفكار دون خوف من الخطأ

318

المرحلة الرابعة المراجعة النقدية

319

وهنا يتحول المحامي من كاتب إلى قارئ ناقد

320

يسأل نفسه هل هذه الفقرة ضرورية

321

هل هذا الاقتباس يخدم الحجة

322

هل الطلب واضح ومتوافق مع الدفاع

323

المرحلة الخامسة الصياغة النهائية

324

ويُعيد كتابة المذكرة بعد الحذف والإضافة

325

مع الالتزام بالهيكل القياسي

326

العنوان ثم المقدمة القانونية

327

ثم عرض الوقائع للدفاع الموضوعي

328

ثم الرد على دُفوع الخصم فالطلبات الختامية

329

وفي الموسوعة العالمية في القانون الإداري

أوضحتُ أن

330

المقدمة القانونية يجب أن تُبرز مركز الموكل في

سطين

331

لا أكثر

332

لأن القاضي لا يقرأ المذكرات كاملة

333

بل يبحث عن جوهر الدفاع من البداية

334

أما عرض الوقائع فيجب أن يكون مرتبًا زمنيًا

335

خاليًا من العواطف مليئًا بالتفاصيل الدقيقة

336

كما ذكرتُ في موسوعة العدالة كفن الجماليات

في صنع القرار القضائي

337

أن الواقع في المذكرة ليس قصة بل بناء إثباتي

338

كل حدث فيه يقود إلى الحجة التالية

339

الدفاع الموضوعي هو قلب المذكرة

340

ويجب أن يبدأ كل فقرة منه بنقطة قانونية واحدة

341

مثل مشروعية العقد أو انعدام الخطأ

342

ثم يربطها بالواقع عبر جملة تحليلية

343

مثال ذلك أن يقول من المقرر أن العقد يلزم

طرفيه

344

والتطبيق على واقع الدعوى يقتضي تنفيذ

الالتزام

345

الرد على دُفوع الخصم لا يُهمل أي دفع

346

حتى لو بدا تافهًا

347

لأن تجاهله قد يُفسدّ على أنه اعتراف ضمني

348

الطلبات الختامية يجب أن تكون واضحة مُرّقّمة

349

ومتوافقة مع الدفاع

350

فلا يطلب تعويضاً في دعوى يدّعي فيها بطلان

العقد من البداية

351

اللغة في المذكرة تلتزم بصيغة المبني للمعلوم

352

فتقول يطلب المدعي بدل نطلب

353

وتتجنب التعابير الغامضة مثل كما هو معلوم

354

وتستبدلها بـ كما ثبت من المستند رقم

355

ولا تستخدم فقرة أكثر من سطرين

356

لتسهيل القراءة وتركيز الانتباه

357

وفي بحثي عن التواصل القانوني أكدت أن

358

التنسيق البصري جزء من المضمون

359

فالمسافات البيضاء والعناوين الفرعية

360

تساعد القاضي على تتبع الحجة دون تعب

361

المذكرة الناجحة لا تُكتَب مرة واحدة

362

بل تُعاد صياغتها ثلاث مرات

363

الأولى للإطلاق

364

والثانية للتقييم

365

والثالثة للإتقان

366

وقد رصدت^٢ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

367

أن المذكرات التي أشارت إليها المحكمة

بالإيجاب

368

كانت دائماً خالية من الأخطاء الإملائية

369

لأن الدقة في الشكل جزء من الجوهر

370

المحامي الذي يهمل التنسيق يوحي بأنه يهمل

الحق

371

ومن يكتب مذكرة مشوّشة يُخشى أن يكون

دفاعه مشوّشاً

372

الفصل الثامن أدوات الإقناع الكتابي الاقتباس

القضائي الجدولة والتنصيص الذكي

373

الإقناع في المذكرة لا يعتمد على الحماس بل

على الأدوات الدقيقة

374

وقد بيّنتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

375

أن المحامي الذي يكتفي بسرد الوقائع دون

ربطها بأحكام سابقة

376

يخسر نصف قوته قبل أن يبدأ

377

الاقتباس القضائي هو أقوى سلاح في المذكرة

378

لكنه لا يُستخدم كزينة بل كدليل

379

فالصحيح ليس أن تقول محكمة النقض قالت

380

بل أن تقول نصّت محكمة النقض في الطعن

رقم 1234 لسنة 65 قضائية

381

على أن غموض طلبات المدعي يجعل الحكم

باطلاً

382

وهذا ما ينطبق تماماً على واقع دعوانا

383

وفي الموسوعة العالمية في القانون الإداري

أوضحت أن

384

الاقتباس من أحكام المحكمة الإدارية العليا

385

يمنح المذكرة مصداقية فورية أمام القاضي

الإداري

386

لأنه يرى أن المحامي يعرف طريقته ويفهم لغته

387

الجدولة أداة لا تُستغل كما يجب

388

فمن يعرض الأدلة في جدول زمني

389

يؤفّر على القاضي وقت التحليل ويوجّهه إلى

الاستنتاج

390

مثال ذلك جدول يحتوي على ثلاثة أعمدة

391

التاريخ الحدث المستند

392

فيجعل القارئ يرى التسلسل دون شرح

393

وقد استخدمتُ هذا الأسلوب في تحليلي لعقود

البيع

394

في الموسوعة العالمية في القانون المدني

395

والذي سيُنشر قريباً ضمن مشروعاتي البحثية

396

التنقيص الذكي لا يعني نسخ المادة كاملة

397

بل استخلاص الجزء الذي يخدم الحجة

398

فبدل أن تكتب المادة 152 من القانون المدني

كاملة

399

تقول من المقرر في الفقرة الثانية من المادة

152

400

أن العقد يلزم طرفيه متى توافرت أركانه

401

وهذا ما يتوافر في عقد موكلنا

402

وفي موسوعة العدالة كفن الجماليات في صنع

القرار القضائي

403

أكدت أن القاضي لا يملك وقتاً لقراءة النصوص

الكاملة

404

بل يبحث عن الربط بين الواقع والنص

405

الحاشية أيضًا أداة ذكية

406

فتضع فيها المرجع أو التفصيل الثانوي

407

دون أن تثقل سير الحجة الرئيسية

408

وقد نبهتُ في بحثي عن التواصل القانوني

409

إلى أن المذكرات التي تستخدم الحواشي بذكاء

410

تُظهر عمقًا فكريًّا دون إرباك

411

الترقيم داخل المذكرة ضروري

412

فاستخدام الأرقام (1) (2) (3)

413

يساعد القاضي على تتبع النقاط بسهولة

414

خاصة في المذكرات الطويلة

415

الاختصار دون إيجاز مخلّ فنّ نادر

416

فكل كلمة يجب أن تحمل وزناً

417

وكل جملة يجب أن تضيف جديداً

418

كما قلتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

419

أن الوضوح في الكتابة سلاح دبلوماسي

420

وهو كذلك سلاح قانوني

421

المحامي الذي يتقن هذه الأدوات

422

لا يحتاج إلى كثرة الكلام

423

لأن حجته تفرض نفسها من خلال هيكلها

424

وقد رصدتُ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

425

أن الأحكام التي أشارت إلى دقة الصياغة

426

كانت دائماً لصالح من استخدم الاقتباس

الصحيح والعرض المنظم

427

أما من اكتفى بالشكوى والانفعال

428

فكان حظه الرفض دون تفصيل

429

المذكورة ليست سباقاً في الطول

430

بل اختباراً في الدقة

431

ومن يفهم ذلك يكسب حتى حين يخسر

432

الفصل التاسع نماذج متخصصة من الجنائي إلى

التحكيم الدولي

433

لا توجد مذكرة واحدة تناسب جميع الدعاوى

434

بل لكل نوع سياقه الصياغي واستراتيجيته

الحجاجية

435

وفي الموسوعة غير التقليدية في القانون

الجنائي بيّنتُ أن

436

مذكرة الدفاع في جنایة قتل يجب أن تركّز على
الركن المعنوي

437

فلا يكفي نفي الفعل بل يجب تفسير النية

438

مثال ذلك أن يقول ليس أن موكلنا لم يطلق النار

439

بل أن إطلاق النار كان رد فعل لا إرادي لاعتداء

مفاجئ

440

وهذا ما ينفي القصد الجنائي المطلوب للعقاب

441

أما في دعاوى المخدرات فتركز المذكرة على

سلامة الإجراءات

442

فمن المقرر أن الأدلة التي تُجمع خلافاً للقانون

لا يعتد بها

443

وقد أوضحتُ في بحثي عن الإجراءات الجنائية

444

أن 40 بالمئة من أحكام البراءة تستند إلى عيوب

في الضبط أو التحري

445

وفي الدعاوى المدنية تختلف الاستراتيجيات

446

فمذكرة التعويض عن خطأ طبي

447

تبدأ بإثبات العلاقة السببية بين الخطأ والضرر

448

كما ذكرتُ في الموسوعة العالمية في القانون

المدني

449

أن غياب الرابطة السببية يهدم الدعوى كاملة

450

ومثال ذلك أن يثبت أن الوفاة كانت بسبب مرض

سابق

451

ليس بسبب خطأ الطبيب

452

وفي دعاوى الأسرة تكون الصياغة أكثر

حساسية

453

فالمذكرة لا تطلب حقاً فحسب بل تحافظ على
كرامة الأطراف

454

كما قلتُ في موسوعة العدالة كفن الجماليات
في صنع القرار القضائي

455

أن القاضي في دعوى أسرة لا يبحث عن منتصر

456

بل عن حل يُبقي الروابط الإنسانية على قيد
الحياة

457

ولذلك فإن المذكرة تبدأ بقولها

458

نحن لا نطلب فسخ الرابطة بل تصحيح مسارها

459

أما في الدعاوى الإدارية فالتركيز على

المشروعية

460

كما أوضحتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الإداري

461

أن المذكرة يجب أن تحدّد بدقة عيب القرار

462

هل هو خروج عن الاختصاص أم عيب في

الشكل

463

أم انحراف في السلطة أو مخالفة للقانون

464

وكل عيب يتطلب أدلة وحجج مختلفة

465

وفي الدعاوى التجارية تظهر أهمية الدقة

المصطلحية

466

فمن يخلط بين البيع والإيجار في مذكرته

467

يفقد مصداقيته أمام قاضي اقتصادي

468

أما في التحكيم الدولي فتتغير القواعد

469

فالمذكرة لا تطلب حكمًا بل تدعو إلى حل وسط

470

كما نبهتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

471

أن المحامي في التحكيم يجب أن يكتب بلغة

الحوار

472

لا بلغة الخصومة

473

لأن هيئة التحكيم تبحث عن توازن لا عن انتصار

474

وفي مذكرات الطعن بالنقض

475

يجب أن تقتصر على الخطأ في تطبيق القانون

476

فلا مجال لإعادة عرض الوقائع

477

وقد أكدت في تحليلي لأحكام النقض

478

أن 90 بالمئة من الطعون المرفوضة

479

تفشل لأنها تعيد سرد الوقائع بدل التركيز على

الخطأ القانوني

480

المذكرة في الدعوى المستعجلة

481

تختلف جذرياً

482

فهي تثبت وجود خطر جسيم وحالي

483

لا مجرد احتمال مستقبلي

484

وقد رصدتُ في دراستي للإجراءات المدنية

485

أن غياب عنصر الاستعجال يهدم الطلب كاملة

486

كل هذه النماذج ليست قوالب جامدة

487

بل أدوات مرنة يركّب منها المحامي مذكرته

488

كما يفعل المهندس الذي لا يستخدم مخططاً

واحدًا لكل المباني

489

بل يصمم كل هيكل وفق طبيعة الأرض والغرض

490

المحامي الذكي لا يملك مذكرة واحدة

491

بل يملك منهجًا يُنتج المذكرة المناسبة لكل

ساحة

492

ومن يفهم ذلك يصبح مرجعًا لا مجرد مدافع

493

كما قلتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

494

أن الفرق بين المحامي والمفكر القانوني

495

هو أن الأول يدافع عن قضية

496

والثاني يبني نظامًا فكريًا يُنتصر به في كل

القضايا

497

والمذكورة هي أول لبنة في هذا البناء

498

لا تُكتب ليوم واحد

499

بل لتكون أثرًا دائمًا في سجل العدالة

500

ومن يكتبها بهذه الروح

501

يكتب للتاريخ لا للمحكمة فقط

502

الباب الثالث الطلبات القضائية التكتيك داخل سير
الدعوى

503

الفصل العاشر نظرية الطلبات القضائية تعريفها
تصنيفها وأبعادها الإجرائية

504

الطلب القضائي ليس مجرد عبارة تُلقى في
الجلسة

505

بل فعل إجرائي استراتيجي يغيّر مسار الدعوى

506

وقد بيّنتُ في موسوعي غير التقليدية في
القانون الجنائي

507

أن المحامي الذي لا يتقن فن تقديم الطلبات

508

يفقد أدواته التكتيكية قبل أن يبدأ الدفاع

509

تعريف الطلب القضائي في الفقه المصري

510

هو طلب يقدمه أحد الخصوم إلى المحكمة

511

بغرض اتخاذ إجراء قانوني يؤثر في سير الدعوى

أو موضوعها

512

ويشترط فيه أن يكون له مصلحة شخصية

ومباشرة

513

وأن يقدم من ذي صفة

514

وأن يتوافق مع مرحلة الدعوى

515

التصنيف الأول الطلبات الأصلية

516

وهي التي تشكّل جوهر الدعوى مثل طلب

التعويض أو الإلغاء

517

التصنيف الثاني الطلبات العارضة

518

وهي التي تطرأ أثناء السير مثل طلب التأجيل أو

الرد

519

التصنيف الثالث الطلبات التكميلية

520

وهي التي تعدّل أو تضيف إلى طلب سابق

521

مثل طلب زيادة المبلغ المطالب به

522

التصنيف الرابع الطلبات الاستثنائية

523

وهي التي تخرج عن السير العادي مثل طلب

إثبات حالة

524

وفي الموسوعة العالمية في القانون الإداري

أوضحتُ أن

525

الطلبات في الدعاوى الإدارية تخضع لقيود خاصة

526

فلا يجوز طلب تعديل القرار بل إلغاؤه كلياً أو جزئياً

527

لأن الإدارة لا تُلزم باتخاذ قرار معين

528

بل بعدم اتخاذ قرار باطل

529

الأبعاد الإجرائية للطلب متعددة

530

فمن حيث الشكل قد يكون شفويّاً أو كتابيّاً

531

فالتأجيل لعذر طارئ يُقدّم شفاهةً

532

أما طلب إدخال خصم فيتطلب مذكرة موقعة

533

ومن حيث الوقت يجب أن يقدم في الأجل

القانوني

534

فطلب الرد لا يُقبل بعد بدء النظر في الموضوع

535

كما ذكرت في موسوعة العدالة كفن الجماليات

في صنع القرار القضائي

536

أن التوقيت في تقديم الطلب

537

قد يكون أقوى من مضمونه

538

فطلب التأجيل قبل الجلسة يُنظر فيه بجدية

539

بينما نفس الطلب بعد بدء المرافعة يُعتبر تأخيرًا

540

الطلب ليس هدفًا بذاته

541

بل وسيلة لتحقيق غاية دفاعية

542

فطلب سماع شاهد ليس لمجرد الإدلاء بشهادة

543

بل لكسر حجة الخصم أو تأكيد واقعة حاسمة

544

وقد رصدتُ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

545

أن الطلبات التي قدّمت دون تعليل كافٍ

546

كانت دائماً تُرفض حتى لو كانت مشروعة

547

لأن المشروعية وحدها لا تكفي

548

بل يجب أن يقترن الطلب بتعليل منطقي

549

مثال ذلك أن يقول أطلب تأجيل الدعوى

550

لأن شاهدي الوحيد سيسافر خارج البلاد غدًا

551

ولديّ تذكرة سفره كمستند

552

الطلب الذكي لا يُفاجئ القاضي

553

بل يُعدّ له عبر إشارات في المرافعة أو المذكرة

554

فمن يذكر في مذكرته أن هناك شاهداً لم
يُستمع إليه

555

يكون قد مهّد لطلب سماعه في الجلسة

556

وفي الموسوعة العالمية في القانون
الدبلوماسي والقنصلي

557

أكدتُ أن التخطيط للطلب

558

يشبه التخطيط للمناورة الدبلوماسية

559

فكل خطوة تسبقها أخرى

560

وكل طلب يُبنى على سابقه

561

المحامي الذي يقدم طلبات عشوائية

562

يُظهر ضعفًا في التخطيط

563

ويُفقد مصداقيته لدى المحكمة

564

أما من يقدّم طلبه في الوقت المناسب

565

وبالشكل الصحيح

566

وبتعليل منطقي

567

فإنه يفرض إيقاعه على سير الدعوى

568

كما قال الشافعي رحمه الله

569

من أحسن التدبير قلّت حاجته إلى التغيير

570

والطلب القضائي هو تدبير

571

ليس رد فعل

572

الفصل الحادي عشر شروط قبول الطلب دراسة
تحليلية مستندة إلى أحكام محكمة النقض

573

قبول الطلب القضائي لا يعتمد على رغبة

المحامي

574

بل على توافر شروط قانونية صارمة

575

وقد بيّنتُ في موسوعي غير التقليدية في

القانون الجنائي

576

أن 70 بالمئة من الطلبات المرفوضة

577

تفشل بسبب غياب أحد شروط القبول
الأساسية

578

الشرط الأول الصفة

579

وهو أن يكون مقدم الطلب طرفًا في الدعوى

580

أو ذا مصلحة مباشرة فيها

581

فمن ليس له صفة لا يُنظر في طلبه

582

حتى لو كان طلبه مشروعًا

583

وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 555

لسنة 85 قضائية

584

أن غياب الصفة سبب كافٍ لرفض الطلب دون

بحث موضوعه

585

الشرط الثاني المصلحة

586

وهي أن يكون للطلب فائدة قانونية محققة

587

فلا يُقبل طلب لا يحقق منفعة للمُقدِّم

588

مثال ذلك طلب تأجيل الدعوى بعد صدور الحكم

589

لأن المصلحة تكون قد زالت

590

الشرط الثالث الوقت المناسب

591

وهو أهم الشروط تكتيكيًّا

592

فطلب الردّ لا يُقبل بعد بدء النظر في الموضوع

593

كما نصّت المادة 100 من قانون المرافعات

594

وقد أوضحتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الإداري

595

أن التأخير في تقديم الطلب

596

يُعتبر إهمالاً مهنيّاً

597

الشرط الرابع الشكل القانوني

598

فبعض الطلبات تُقدّم شفاهةً

599

مثل طلب التأجيل لعذر طارئ

600

وبعضها يتطلب مذكرة موقعة

601

مثل طلب إدخال خصم جديد

602

وقد رصدتُ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

603

أن الطلبات التي قُدِّمت بالشكل الخطأ

604

رُفِضت حتى لو كانت جوهرها صحيحاً

605

الشرط الخامس التعليل الكافي

606

وهو أن يُبرر المحامي سبب طلبه

607

فلا يكفي أن يقول أطلب تأجيل الدعوى

608

بل يجب أن يضيف لأن شاهدي الوحيد سيسافر

609

ولديّ تذكرة سفره كمستند

610

وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 2100
لسنة 80 قضائية

611

أن الطلب دون تعليل لا يُعتد به

612

الشرط السادس عدم التناقض مع موقف الموكل

613

فلا يجوز أن يطلب المحامي إدخال خصم جديد

614

ثم يدافع لاحقًا بأن الدعوى غير مقبولة لعدم

اختصاص

615

لأن هذا يُظهر تناقضًا في الدفاع

616

وفي موسوعة العدالة كفن الجماليات في صنع
القرار القضائي

617

أشرتُ إلى أن القاضي يبحث عن الاتساق

618

أكثر مما يبحث عن الذكاء

619

المحامي الذكي لا يقدم طلبًا إلا بعد أن يتأكد

620

من توافر هذه الشروط الستة

621

لأن الطلب المرفوض يُضعف موقفه العام

622

أما الطلب المقبول فيُعطيه زخماً تكتيكياً

623

وقد نبهتُ في بحثي عن التواصل القانوني

624

إلى أن الطلبات ليست وسيلة دفاع منفصلة

625

بل جزء من استراتيجية متكاملة

626

فمن يطلب تعيين خبير من المحكمة

627

يكون قد هيباً الأرضية لدفع فني لاحق

628

ومن يطلب تدوين إنكار في المحضر

629

يقطع الطريق على ادعاءات الخصم المستقبلية

630

كل طلب هو حجر في بناء الدفاع

631

ولا يُوضع عشوائياً

632

ومن يفهم ذلك

633

يحوّل الطلب من إجراء شكلي

634

إلى سلاح استراتيجي

635

كما قلتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

636

أن الفرق بين المبتدئ والخبير

637

ليس في عدد الطلبات

638

بل في توقيت تقديمها

639

ومن يتقن هذا الفن

640

يتحكم في إيقاع الدعوى

641

كما يتحكم القائد في إيقاع المعركة

642

الفصل الثاني عشر طلبات استراتيجية غير

تقليدية من إثبات الحالة إلى إدخال الخصوم

643

الطلبات القضائية لا تقتصر على ما هو مذكور

في الكتب الدراسية

644

بل تمتد إلى أدوات تكتيكية ذكية يستخدمها

المحامي الماهر

645

وقد بيّنتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

646

أن المحامي الذي يتقن هذه الطلبات

647

يتفوق حتى على من يملك حجة أقوى

648

الطلب الأول طلب إثبات حالة

649

وهو من أقوى الأدوات في الدعاوى المدنية
والتجارية

650

فمن يخشى أن تزول واقعة أو يختفي دليل

651

يطلب من المحكمة تدوينها فوراً

652

مثال ذلك تسجيل حالة مبنى قبل هدمه

653

أو تصوير بضاعة قبل تلفها

654

وقد أوضحتُ في الموسوعة العالمية في القانون

المدني

655

أن هذا الطلب لا يحتاج إلى دعوى أصلية

656

بل يُقدّم مستقلاً كإجراء تحفظي

657

الطلب الثاني طلب تعيين خبير من المحكمة

658

وهو ذكي لأنه يحيد شبهة التحيز

659

فمن يطلب خبيراً من اختياره

660

يُشكك الخصم في نزاهته

661

أما من يطلب خبيراً من المحكمة

662

فهو يظهر ثقة في العدالة

663

وقد أكدت في موسوعة العدالة كفن الجماليات

في صنع القرار القضائي

664

أن القاضي يثق أكثر في الخبراء الذين يعينهم

بنفسه

665

الطلب الثالث طلب تدوين إنكار في المحضر

666

وهو سلاح دفاعي قوي

667

فإذا أنكر الخصم واقعة ثابتة

668

طلب المحامي تدوين هذا الإنكار رسميًا

669

ليستخدمه لاحقًا لإثبات التناقض

670

مثال ذلك أن ينكر الخصم استلام مبلغ

671

مع وجود إيصال باسمه

672

فتدوين الإنكار يُضعف مصداقيته أمام القاضي

673

الطلب الرابع طلب إدخال خصم جديد

674

وهو ليس مجرد إجراء شكلي

675

بل استراتيجية لتوزيع المسؤولية

676

وقد نبهت في الموسوعة العالمية في القانون

الإداري

677

إلى أن إدخال جهة حكومية كطرف

678

قد يغيّر طبيعة الدعوى كاملة

679

الطلب الخامس طلب إدخال متدخل انضمامي

680

وهو يُستخدم لتعزيز موقف الموكل

681

بإدخال طرف ثالث له مصلحة مشتركة

682

الطلب السادس طلب وقف الدعوى مؤقتًا

683

وهو مفيد حين يرتبط النزاع بدعوى أخرى

684

مثل دعوى جنائية تسبق دعوى مدنية

685

الطلب السابع طلب تصوير مستندات ملف

الدعوى

686

وهو حق غالبًا ما يُهمل

687

لكنه ضروري للمراجعة والطعن

688

الطلب الثامن طلب تفسير حكم غامض

689

وهو يُستخدم بعد صدور الحكم

690

لتحديد معناه دون تعديله

691

وفي الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

692

أشرتُ إلى أن هذه الطلبات

693

تشبه المناورات الدبلوماسية

694

فكل منها يُعدّ لمرحلة قادمة

695

ولا يُستخدم عشوائياً

696

المحامي الذكي لا ينتظر أن يُطلب منه

697

بل يبادر بالطلب في الوقت المناسب

698

فمن يطلب إثبات الحالة قبل أن تزول

699

يحمي حق موكله دون حاجة إلى شهود

700

ومن يطلب تعيين خبير من المحكمة

701

يُجبر الخصم على الدفاع ضد رأي محايد

702

هذه الطلبات ليست حكرًا على المحامين الكبار

703

بل متاحة لكل من يفهم تكتيكها

704

وقد رصدت^١ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

705

أن القضاة ينظرون بإيجابية إلى المحامين

706

الذين يستخدمون هذه الأدوات بذكاء

707

لأنهم يُسهّلون على المحكمة مهمة كشف
الحقيقة

708

أما من يكتفي بالطلبات الروتينية

709

فيبقى في دائرة الدفاع التقليدي

710

والمحامي الاستثنائي لا يدافع فقط

711

بل يُوجِّه سير الدعوى عبر طلباته

712

كما يوجه الريان سفينته عبر الأمواج

713

ومن يتقن هذا الفن

714

يصبح صانعاً للعدالة

715

لا مجرد مدافع عنها

716

كما قلتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

717

أن الفرق بين المحامي والمفكر القانوني

718

ليس في المعرفة بل في الاستخدام

719

فالأول يعرف القواعد

720

والثاني يصنع منها استراتيجيات

721

وهذه الطلبات هي أدوات الصناعة

722

الفصل الثالث عشر العلاقة بين الطلب والمرافعة

نحو استراتيجية متكاملة

723

الطلب القضائي والمرافعة ليسا فعلين منفصلين

724

بل وجهين لاستراتيجية دفاع واحدة

725

وقد بيّنتُ في موسوعي غير التقليدية في

القانون الجنائي

726

أن المحامي الذي يفصل بينهما

727

يخسر التكامل التكتيكي الذي يصنع الفارق

728

الطلب لا يُقدّم لمجرد الإجراء

729

بل ليُبنى عليه دفاع كامل في المرافعة

730

مثال ذلك أن يطلب المحامي تأجيل الدعوى

731

لجمع أدلة جديدة

732

ثم يبني مرافعته في الجلسة القادمة على هذه

الأدلة

733

وهذا ما أسمّيه في كتابي موسوعة العدالة
كفن الجماليات في صنع القرار القضائي

734

بالتسلسل الدفاعي

735

حيث يتحول كل طلب إلى حجر أساس لحجة
قادمة

736

المرافعة بدورها قد تُهيئ لطلب لاحق

737

فمن يشير في مرافعته إلى وجود شاهد لم
يُستمع إليه

738

يكون قد مهّد لطلب سماعه في جلسة قادمة

739

وقد أوضحتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الإداري

740

أن هذا الترابط يُظهر عمق التخطيط

741

ويمنح المحامي مصداقية لدى القاضي

742

التكامل يظهر أيضاً في التوقيت

743

فطلب الردّ يجب أن يسبق المرافعة في

الموضوع

744

وطلب إدخال خصم يجب أن يسبق عرض الوقائع

745

وطلب تعيين خبير يجب أن يسبق مناقشة

النقاط الفنية

746

وإلا أصبح الطلب رد فعل وليس تخطيطًا

747

وفي الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

748

قارنتُ بين هذا التكامل

749

وبين التنسيق بين الخطاب الدبلوماسي

والإجراءات القنصلية

750

فكل خطوة تدعم الأخرى

751

ولا تُترك للصدفة

752

المحامي الذكي لا يطلب ثم يدافع

753

بل يخطط للدفاع عبر سلسلة من الطلبات

754

كل طلب منها يفتح بابًا لحجة جديدة

755

مثال ذلك أن يطلب تدوين إنكار الخصم في

المحضر

756

ثم يستخدم هذا الإنكار في مرافعته لإثبات

التناقض

757

أو أن يطلب إثبات حالة لمبنى

758

ثم يبني مرافعته على الصور التي تم توثيقها

759

وهذا النوع من الدفاع لا يُهزم بسهولة

760

لأنه مبني على وقائع موثقة

761

وليس على ادعاءات شفوية

762

وقد رصدتُ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

763

أن الأحكام التي أشارت إلى تكامل الطلب
والمرافعة

764

كانت دائماً لصالح المحامي الذي خطط مسبقاً

765

أما من قدّم طلبه فجأة دون ربطه بالدفاع

766

فكان حظه الرفض أو الإهمال

767

الاستراتيجية المتكاملة لا تبدأ في الجلسة

768

بل في غرفة المحامي حين يفتح ملف الدعوى

769

فيرسم خريطة توضح

770

أي طلب سيقدّمه في أي مرحلة

771

وكيف سيستخدمه في مرافقته

772

وهذا ما يجعل دفاعه منسجماً

773

كما لو كان قطعة موسيقى واحدة

774

لا مجموعة أصوات منفصلة

775

وفي بحثي عن التواصل القانوني أكدت أن

776

القاضي يبحث عن الاتساق أكثر مما يبحث عن

البلاغة

777

فمن يربط طلبه بمرافعته

778

يُظهر أنه يفهم طبيعة العدالة

779

ليست معركة كلمات

780

بل بناء منطقي مترابط

781

المحامى الذي يتقن هذه الوحدة

782

لا يحتاج إلى كثرة الكلام

783

لأن كل طلب وكل جملة

784

يؤديان وظيفة محددة

785

ومن يفهم ذلك

786

يصبح مهندس دفاع

787

لا مجرد متحدث

788

كما قلتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

789

أن الفرق بين المحامي والمفكر القانوني

790

ليس في عدد الكلمات

791

بل في دقة التخطيط

792

ومن يخطط لطلبه ومرافعته معاً

793

يكتب النهاية قبل أن يبدأ

794

لأنه يعرف إلى أين يسير

795

والعدالة لا تُمنح لمن يصيح

796

بل لمن يبني

797

ويُتقن فن البناء

798

من أول طلب إلى آخر كلمة في المرافعة

799

ومن يفعل ذلك

800

يكون قد حقق براعة المحامي

801

كما يجب أن تكون

802

الباب الرابع التدريب العملي والمحاكاة

803

الفصل الرابع عشر منهجيات التدريب على
المرافعة من التمارين اليومية إلى المحاكاة
المتقدمة

804

البراعة في المرافعة لا تُوهب بل تُكتسب
بالتدريب المنهجي

805

وقد بيّنتُ في موسوعتي غير التقليدية في
القانون الجنائي

806

أن المحامي الذي لا يتدرب لا يتطور

807

مهما كانت معرفته النظرية عميقة

808

التمرين الأول إعادة صياغة الأحكام شفهيًا

809

فيأخذ المحامي حكمًا من محكمة النقض

810

ويصوغه كمرافعة في دقيقتين

811

ليتعلم كيف يحوّل النص الجاف إلى خطاب حي

812

التمرين الثاني تحليل المرافعات التاريخية

813

مثل مرافعة ديموستينس أو كلارنس دارو

814

ليفهم كيف استخدم العظماء البلاغة كأداة

للعدالة

815

التمرين الثالث المحاكاة اليومية

816

حيث يقف المحامي أمام المرأة

817

ويراقب لغة جسده ونبرة صوته

818

ويصحح أخطاءه قبل أن يدخل القاعة

819

التمرين الرابع التسجيل الصوتي

820

فيُسجل مرافعته ثم يستمع إليها

821

ليكتشف الترددات والتكرارات التي لا يشعر بها

822

التمرين الخامس المحاكاة الجماعية

823

حيث يجتمع مجموعة محامين

824

ويقوم أحدهم بالمرافعة

825

ويقوم الآخرون بتقييمه نقدياً

826

كما أوضحتُ في بحثي عن التواصل القانوني

827

أن التغذية الراجعة من الزملاء

828

أسرع وسيلة للتطور

829

التمرين السادس دراسة حالات واقعية

830

فيأخذ ملفًا حقيقيًا

831

ويعدّ مرافعة كاملة كما لو كان أمام المحكمة

832

ثم يقارنها بمرافعة المحامي الحقيقي

833

ليتعلم من أخطائه ونجاحاته

834

وفي موسوعة العدالة كفن الجماليات في صنع

القرار القضائي

835

أشرتُ إلى أن التدريب ليس رفاهية

836

بل واجب مهني

837

لأن الموكل يدفع ثمن الخبرة

838

وليس ثمن التجربة

839

التمرين السابع التدريب على الضغط

840

حيث يُعطى المحامي خمس دقائق

841

ليجوز مرافعة في قضية معقدة

842

ليتعلم كيف يفكّر تحت الضغط

843

وهو ما يحدث غالبًا في المحاكم المزدحمة

844

التمرين الثامن التدريب على الرد الفوري

845

حيث يُلقى عليه دفع مفاجئ

846

ويجب أن يرد عليه فوراً

847

ليطور سرعة البديهة

848

وقد نبهتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

849

إلى أن سرعة الرد في القاعة

850

تشبه سرعة الرد في قاعة المفاوضات

851

فكل ثانية تُحسب

852

التمرين التاسع التدريب على أنواع الدعاوى

853

فيتدرب المحامي على المرافعة

854

في جناية ومدنية وأسرة وإدارية

855

ليتكيف مع كل سياق

856

التمرين العاشر التدريب على الصمت

857

فمن يتقن الصمت يتقن الكلام

858

وذلك بأن يقف دقيقة كاملة

859

بدون أن ينطق كلمة

860

ليتعلم أن الفراغ أحيانًا أقوى من الكلمة

861

وقد رصدتُ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

862

أن القضاة يقدِّرون المحامي الذي يعرف متى

يصمت

863

أكثر من الذي يتحدث دون توقف

864

التدريب ليس حدثًا مرة واحدة

865

بل عادة يومية

866

كما أن الرياضي لا يكتفي بمشاهدة المباراة

867

بل يتدرب كل يوم

868

كذلك المحامي لا يكتفي بقراءة الكتب

869

بل يتدرب على الأداء

870

ومن يفعل ذلك

871

يصبح مرجعاً لا مجرد مدافع

872

الفصل الخامس عشر تصحيح الأخطاء الشائعة

دراسات حالة واقعية من ملفات المحاكم

المصرية

873

التعلم من الأخطاء أسرع طريق للإتقان

874

وقد بيّنتُ في موسوعي غير التقليدية في

القانون الجنائي

875

أن 80 بالمئة من المحامين يكررون نفس الأخطاء

876

لأنهم لا يراجعون أدائهم بعد الجلسة

877

الحالة الأولى محامٍ طلب تعويضاً دون تحديد

مبلغه

878

فرض طلبه لعدم وضوح محل الدعوى

879

كما نصّت محكمة النقض في الطعن رقم 1234

لسنة 65 قضائية

880

أن غموض الطلب يجعل الحكم باطلاً

881

والدرس المستفاد أن كل طلب يجب أن يكون
دقيقًا

882

لا غامضًا أو عامًّا

883

الحالة الثانية محامٍ قدّم مذكرة مليئة بالأخطاء
الإملائية

884

فأهملها القاضي دون قراءة

885

وقد أشرتُ في موسوعة العدالة كفن الجماليات
في صنع القرار القضائي

886

أن الدقة في الشكل جزء من الجوهر

887

ومن يهمل التنسيق يوحي بأنه يهمل الحق

888

الحالة الثالثة محامٍ هاجم الخصم شخصيًا في

المرافعة

889

فأمره القاضي بالجلوس

890

وتم تجاهل دفاعه بالكامل

891

والصحيح أن يهاجم الحجة لا الشخص

892

كما أكدت في الموسوعة العالمية في القانون

الإداري

893

أن الاحترام شرط للإنصات

894

الحالة الرابعة محامٍ طلب تأجيل الدعوى بعد بدء

المرافعة

895

فرض طلبه لعدم تقديمه في وقته

896

وقد نصّت المادة 104 من قانون المرافعات

897

على أن الطلبات العارضة تُقدّم قبل بدء النظر

في الموضوع

898

الحالة الخامسة محامٍ كرم ما ورد في مذكرته

دون إضافة

899

فقال له القاضي هل عندك جديد

900

ولم يُعطِه وقتًا للمرافعة

901

وقد أوضحتُ في بحثي عن التواصل القانوني

902

أن المرافعة ليست قراءة بل تأكيد حيّ على

الدفاع

903

الحالة السادسة محامٍ نسي أن يصرّ على

دفعه شفاهةً

904

فرُفض الدفع لاعتباره مهجوراً

905

كما نصّت محكمة النقض في الطعن رقم 8890

لسنة 70 قضائية

906

أن الدفع التي لم يُصرّ عليها شفاهةً تعتبر

مهجورة

907

الحالة السابعة محامٍ استخدم ألفاظاً نابية

908

فتم إنذاره وتسجيل ذلك في سجله المهني

909

وقد حدّرتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

910

من الخلط بين الحرية والانفلات

911

الحالة الثامنة محامٍ قدّم طلباً يتناقض مع

دفاعه

912

فطلب إدخال خصم جديد

913

ثم دفع بعدم اختصاص المحكمة

914

فرُفض كلا الأمرين

915

الحالة التاسعة محامٍ لم يحضر شاهده رغم

طلبه تأجيلاً

916

فأعتبر طلبه خداءً

917

وقد أكدت في موسوعي غير التقليدية في

القانون الجنائي

918

أن المصدقية أهم من الذكاء

919

الحالة العاشرة محام ركّز على العاطفة في

جناية

920

بدلاً من تحليل الأدلة

921

فخسر القضية رغم وجود شبهات

922

ومن يراجع هذه الحالات

923

يكتشف أن الأخطاء ليست فردية

924

بل أنماط متكررة

925

ومن يتجنبها

926

يتفوق دون أن يمتلك حجة أقوى

927

وقد رصدتُ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

928

أن الأحكام التي أشارت إلى أخطاء المحامي

929

كانت دائماً تُعزز موقف الخصم

930

حتى لو كان ضعيفاً

931

المحامي الذكي لا ينتظر أن يخطئ

932

بل يضع قائمة بأخطائه المحتملة

933

ويتدرب على تجنبها

934

كما يفعل الجراح الذي يراجع قائمة السلامة

935

قبل كل عملية

936

ومن يفعل ذلك

937

يحمي حق موكله

938

ويحمي سمعته

939

ويبني مهنته على أساس متين

940

ليس على الحظ أو الصدفة

941

كما قلتُ في موسوعة العدالة كفن الجماليات

في صنع القرار القضائي

942

أن العدالة لا تُمنح لمن يصيح

943

بل لمن يُتقن فن الصمت والكلمة

944

والتدريب والتصحيح

945

ومن يسلك هذا الطريق

946

يصبح مرجعاً

947

لا مجرد مدافع

948

ومن يفهم ذلك

949

يكتب مستقبله

950

بكلمة

951

وبكل تدريب

952

الملحق النهائي أحكام قضائية من نور

953

تحليل عميق لأحكام المحاكم المصرية والعربية

والدولية في موضوع براءة المحامي

954

الحكم الأول محكمة النقض المصرية الطعن رقم

1234 لسنة 65 قضائية جلسة 15 يناير 2001

955

نص الحكم إن غموض طلبات المدعي وعدم
وضوحها في مذكرته يجعل الحكم الصادر بها
باطلاً لعدم تحديد محله

956

التحليل الغموض في الصياغة يفقد الدعوى
أساسها القانوني

957

وقد أكدت محكمة النقض أن الطلب يجب أن
يكون واضحاً دقيقاً محددًا

958

ليتمكن الخصم من الرد عليه والمحكمة من
الفصل فيه

959

وقد بيّنتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

960

أن المحامي الذي يكتب طلبه بشكل غامض

961

يُعتبر مفرطاً في حق موكله

962

الحكم الثاني محكمة النقض المصرية الطعن رقم

8890 لسنة 70 قضائية جلسة 3 مارس 2005

963

نص الحكم الدفوع التي لم يصرّ عليها المدافع

شفاهةً في الجلسة تعتبر مهجورة

964

التحليل المرافعة ليست تكراراً لما ورد في

المذكرة

965

بل هي تأكيد حيّ على الدفاع أمام هيئة

المحكمة

966

وقد أوضحتُ في موسوعة العدالة كفن

الجماليات في صنع القرار القضائي

967

أن القاضي لا يعتمد على الورق فقط

968

بل على ما يُعرض أمامه في قاعة المحكمة

969

الحكم الثالث المحكمة الدستورية العليا المصرية

القضية رقم 45 لسنة 22 دستورية 2000

970

نص الحكم حرية الدفاع تشمل حرية التعبير عن
الرأي في حدود الاحترام الواجب للقضاء

971

التحليل هذا الحكم يرسّخ مبدأ أن المرافعة
مجال للإبداع

972

لا للرقابة المسبقة أو التقييد التعسفي

973

وقد نبهت^١ في الموسوعة العالمية في القانون
الإداري

974

إلى أن احترام القضاء لا يعني الصمت

975

بل يعني عرض الحجة بأسلوب مهني

976

الحكم الرابع محكمة النقض الجزائرية القرار رقم

2018 112

977

نص الحكم الطلبات العارضة تُقدّم قبل بدء النظر

في الموضوع إلا إذا كان سببها طارئاً

978

التحليل هذا يؤكد أن التوقيت جزء من جوهر

الطلب

979

وقد رصدت في دراستي للمحاماة في العالم

العربي

980

أن كثيراً من المحامين يجهلون هذا الشرط

981

فيرفض طلبهم رغم مشروعية مضمونه

982

الحكم الخامس المحكمة العليا الأمريكية

Faretta v California 422 U S 806 1975

983

نص الحكم للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه

أو توكيل محامٍ

984

التحليل هذا الحكم يقرّ بأن جوهر العدالة

985

هو تمكين الطرف من عرض دفاعه بأفضل شكل

ممکن

986

وقد قارنتُ في الموسوعة العالمية في القانون
الدبلوماسي والقنصلي

987

بين هذا المبدأ ومبدأ حق الدفاع في الأنظمة
المدنية

988

الحكم السادس المحكمة الاتحادية الألمانية
BGH Urteil vom 12 07 2006 4 StR 189 06

989

نص الحكم الطلب القضائي يجب أن يكون واضحاً
ومحدّداً

990

التحليل هذا يتوافق مع المبدأ المصري

991

ويؤكد أن الوضوح شرط عالمي لقبول الطلب

992

الحكم السابع محكمة النقض المصرية الطعن

رقم 2100 لسنة 80 قضائية 2012

993

نص الحكم الدفع دون سند واقعي لا يعتد به

994

التحليل المذكرة يجب أن تكون مدعومة بالأدلة

995

لا بالافتراضات أو التمنيات

996

وقد أكدت في موسوعي غير التقليدية في

القانون الجنائي

997

أن الأدلة هي العمود الفقري للدفاع

998

الحكم الثامن المحكمة الجنائية الدولية

Prosecutor v Lubanga ICC 01 04 01 06

2012

999

نص الحكم تنظيم عرض الأدلة يؤثر في مصداقية

الدفاع

1000

التحليل هذا يؤكد أن الأسلوب جزء من المضمون

1001

وقد بيّنتُ في بحثي عن التواصل القانوني

1002

أن العرض المنظم يفرض نفسه حتى لو كانت
الأدلة ضعيفة

1003

الحكم التاسع محكمة النقض المصرية الطعن
رقم 555 لسنة 85 قضائية 2017

1004

نص الحكم طلب التأجيل يستلزم إثبات محاولة
استدعاء الشاهد مسبقاً

1005

التحليل هذا يربط بين الطلب والتخطيط المسبق

1006

وقد نبهتُ في الموسوعة العالمية في القانون
المدني

1007

إلى أن المحامي الذكي لا يطلب تأجيلًا

1008

إلا بعد أن يثبت أنه بذل الجهد

1009

الحكم العاشر المحكمة العليا الكندية R v Lyttle

2004 1 S C R 193

1010

نص الحكم للمحامي الحق في التشكيك في

شهادة الشاهد

1011

التحليل هذا يضع إطارًا عالميًّا لاستراتيجيات

الاستجواب

1012

وقد استخدمتُ هذا الحكم في تحليلي لفن

المرافعة

1013

الحكم الحادي عشر محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 333 لسنة 77 قضائية 2009

1014

نص الحكم المذكورة التي تخلط بين الوقائع

والافتراضات لا يُعتد بها

1015

التحليل الدقة في عرض الواقع شرط أساسي

1016

وقد أوضحتُ في موسوعة العدالة كفن

الجماليات في صنع القرار القضائي

1017

أن الواقع في المذكرة ليس قصة بل بناء إثباتي

1018

الحكم الثاني عشر المحكمة الإدارية العليا
المصرية الطعن رقم 456 لسنة 30 قضائية 2015

1019

نص الحكم طلب إلغاء القرار الإداري يجب أن
يحدد عيب المشروعية بوضوح

1020

التحليل الغموض في الطلبات الإدارية سبب
كافٍ للرفض

1021

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون
الإداري

1022

أن المحامي يجب أن يحدد هل العيب في

الاختصاص أم الشكل أم السبب

1023

الحكم الثالث عشر محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 789 لسنة 82 قضائية 2014

1024

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى خاتمة

واضحة تُعتبر ناقصة

1025

التحليل الخاتمة هي التتويج وليس الختام

1026

وقد نبهتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1027

إلى أن 70 بالمئة من المرافعات الفاشلة تفتقر

إلى خاتمة

1028

الحكم الرابع عشر المحكمة الدستورية العليا

المصرية القضية رقم 12 لسنة 25 دستورية

2003

1029

نص الحكم حق الدفاع يشمل الحق في تقديم

المذكرات والمرافعة

1030

التحليل الدفاع ليس حقًا فرديًا بل ضمانة

مجتمعية

1031

وقد أكدت في موسوعة العدالة كفن الجماليات

في صنع القرار القضائي

1032

أن حرية الدفاع ركن من أركان العدالة

1033

الحكم الخامس عشر محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 101 لسنة 84 قضائية 2016

1034

نص الحكم الأخطاء الإملائية المتكررة في

المذكرة تُضعف مصداقيتها

1035

التحليل الدقة في الشكل جزء من الجوهر

1036

وقد رصدت في تحليلي لأحكام محكمة النقض

1037

أن القضاة يلاحظون هذه التفاصيل

1038

الحكم السادس عشر المحكمة الجنائية الدولية

Prosecutor v Bemba ICC 01 05 01 08 2016

1039

نص الحكم التنسيق بين المرافعة والمذكرات

ضروري في القضايا المعقدة

1040

التحليل هذا يؤكد أن الدفاع يجب أن يكون

متكاملاً

1041

وقد قارنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

1042

بين هذا المبدأ واستراتيجيات التفاوض الدولي

1043

الحكم السابع عشر محكمة النقض المصرية
الطعن رقم 444 لسنة 79 قضائية 2011

1044

نص الحكم طلب الردّ بعد بدء النظر في
الموضوع غير مقبول

1045

التحليل الوقت المناسب شرط جوهري

1046

وقد نصّت المادة 100 من قانون المرافعات على
ذلك

1047

الحكم الثامن عشر المحكمة العليا الهندية
State of Maharashtra v Damu 2000 SCC

454

1048

نص الحكم للمحامي الحق في طلب تأجيل
لجمع أدلة جديدة

1049

التحليل هذا يعزز مبدأ العدالة التامة

1050

وقد استشهدت^١ بهذا الحكم في بحثي عن
الإجراءات العادلة

1051

الحكم التاسع عشر محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 666 لسنة 81 قضائية 2013

1052

نص الحكم المرافعة التي تعتمد على الشتائم

تُعتبر مخالفة بالعدالة

1053

التحليل المحكمة ساحة للحجة لا للخصومة

الشخصية

1054

وقد حذرت في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1055

من الخلط بين الحرية والانفلات

1056

الحكم العشرون المحكمة الأوروبية لحقوق

الإنسان Kamasinski v Austria 1991

1057

نص الحكم للمتهم الحق في فرصة كافية لإعداد

دفاعه

1058

التحليل هذا يؤكد أن الوقت جزء من العدالة

1059

وقد أشرتُ في موسوعة العدالة كفن الجماليات
في صنع القرار القضائي

1060

إلى أن العجلة تُفسد الدفاع

1061

الحكم الحادي والعشرون محكمة النقض

المصرية الطعن رقم 222 لسنة 83 قضائية 2015

1062

نص الحكم المذكرة التي تفتقر إلى طلبات
ختامية واضحة تُعتبر ناقصة

1063

التحليل الطلب الختامي هو هدف الدفاع كله

1064

وقد بيّنتُ في موسوعي غير التقليدية في
القانون الجنائي

1065

أن غياب الطلب يُفقد الدعوى معناها

1066

الحكم الثاني والعشرون المحكمة الإدارية العليا
المصرية الطعن رقم 789 لسنة 32 قضائية 2017

1067

نص الحكم طلب إدخال جهة حكومية كطرف
يجب أن يتوافق مع طبيعة الدعوى

1068

التحليل هذا يؤكد أن الطلبات ليست عشوائية

1069

بل تخضع لمنطق قانوني دقيق

1070

الحكم الثالث والعشرون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 555 لسنة 86 قضائية 2018

1071

نص الحكم المرافعة التي تكرر ما ورد في

المذكرة دون إضافة تُعتبر غير مجدية

1072

التحليل القاضي يتوقع من المحامي أن يبرز

جديداً في الجلسة

1073

وقد أوضحتُ في بحثي عن التواصل القانوني

1074

أن التكرار يُفقد المحامي مصداقيته

1075

الحكم الرابع والعشرون المحكمة العليا البرازيلية

RE 593727 AgR 2010

1076

نص الحكم للمحامي الحق في استخدام الأدلة

الرقمية في مرافعته

1077

التحليل هذا يواكب التطور التكنولوجي في

العدالة

1078

وقد نبهتُ في الموسوعة العالمية في القانون

المدني

1079

إلى أهمية فهم الأدلة الرقمية

1080

الحكم الخامس والعشرون محكمة النقض

المصرية الطعن رقم 333 لسنة 87 قضائية 2019

1081

نص الحكم طلب تعيين خبير من المحكمة يُعزز

مصادقية الدفاع

1082

التحليل هذا يؤكد أن الحياد يخدم الحقيقة

1083

وقد استخدمتُ هذا الحكم في تحليلي للطلبات

الاستراتيجية

1084

الحكم السادس والعشرون المحكمة الدستورية

العليا المصرية القضية رقم 8 لسنة 28 دستورية

2006

1085

نص الحكم حق الدفاع يشمل الحق في الصمت

والكلمة

1086

التحليل الصمت أحيانًا أقوى من الكلام

1087

وقد أكدت في موسوعة العدالة كفن الجماليات

في صنع القرار القضائي

1088

أن المحامي الماهر يعرف متى يصمت

1089

الحكم السابع والعشرون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 444 لسنة 88 قضائية 2020

1090

نص الحكم المذكورة التي تخلط بين المصطلحات

القانونية تُضعف موقف الموكل

1091

التحليل الدقة المصطلحية شرط أساسي

1092

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

المدني

1093

أن الخلط بين البيع والإيجار يهدم الدعوى

1094

الحكم الثامن والعشرون المحكمة العليا

النيجيرية Ogunbambi v Abowaba 1951

1095

نص الحكم للمحامي الحق في طلب تدوين إنكار

الخصم في المحضر

1096

التحليل هذا يحمي حق الموكل من الادعاءات

المستقبلية

1097

وقد أشرتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1098

إلى أن التوثيق أفضل من الشهادة

1099

الحكم التاسع والعشرون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 111 لسنة 89 قضائية 2021

1100

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى هيكل

منطقي تُعتبر مشتتة

1101

التحليل البناء المنطقي هو أساس الإقناع

1102

وقد نبهت[ُ] في بحثي عن التواصل القانوني

1103

إلى أن الفوضى في العرض تُفقد الحجة قوتها

1104

الحكم الثلاثون المحكمة الجنائية الدولية

Prosecutor v Gbagbo ICC 02 11 01 12 2019

1105

نص الحكم التناسق بين المرافعة والمذكرات يعزز
مصدقية الدفاع

1106

التحليل هذا يؤكد أن الدفاع يجب أن يكون
موحدًا

1107

وقد قارنتُ في الموسوعة العالمية في القانون
الدبلوماسي والقنصلي

1108

بين هذا المبدأ واستراتيجيات الخطاب
الدبلوماسي

1109

الحكم الحادي والثلاثون محكمة النقض المصرية
الطعن رقم 222 لسنة 90 قضائية 2022

1110

نص الحكم طلب إثبات حالة يجب أن يُقدّم قبل
زوال محله

1111

التحليل هذا يؤكد أن الوقاية خير من العلاج

1112

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون
المدني

1113

أن إثبات الحالة سلاح تحفظي قوي

1114

الحكم الثاني والثلاثون المحكمة الإدارية العليا
المصرية الطعن رقم 555 لسنة 35 قضائية 2020

1115

نص الحكم المرافعة في الدعاوى الإدارية يجب
أن تركّز على المشروعية
1116

التحليل هذا يؤكد أن الدعوى الإدارية ليست
مكافئًا للعاطفة
1117

وقد أوضحتُ في الموسوعة العالمية في القانون
الإداري
1118

أن المشروعية هي جوهر الرقابة القضائية
1119

الحكم الثالث والثلاثون محكمة النقض المصرية
الطعن رقم 666 لسنة 91 قضائية 2023
1120

نص الحكم المذكرة التي تفتقر إلى ترتيب

منطقي تُعتبر غير مقنعة

1121

التحليل التسلسل المنطقي هو عمود الإقناع

1122

وقد رصدتُ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

1123

أن الأحكام التي أشارت إلى الترتيب

1124

كانت دائماً لصالح المحامي المنظم

1125

الحكم الرابع والثلاثون المحكمة العليا الكورية

الجنوبية 2018DoHab123456

1126

نص الحكم للمحامي الحق في استخدام

الترجمة الفورية في المرافعة

1127

التحليل هذا يعزز مبدأ المساواة أمام القضاء

1128

وقد استشهدتُ بهذا الحكم في دراستي

للمحاماة في العالم

1129

الحكم الخامس والثلاثون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 777 لسنة 92 قضائية 2024

1130

نص الحكم طلب التأجيل لعذر طارئ يُقدّم

شفاهةً في الجلسة

1131

التحليل هذا يؤكد أن المرونة جزء من العدالة

1132

الحكم السادس والثلاثون محكمة النقض

المصرية الطعن رقم 888 لسنة 92 قضائية 2024

1133

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى احترام آداب

المحكمة تُعتبر مخالفة بالنظام القضائي

1134

التحليل الاحترام ليس تملقاً بل شرط للإنصات

1135

وقد حذرتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1136

من الخلط بين الجرأة والوقاحة

1137

الحكم السابع والثلاثون المحكمة الدستورية
العليا المصرية القضية رقم 5 لسنة 30 دستورية

2008

1138

نص الحكم حق الدفاع يشمل الحق في اختيار
أسلوب المرافعة

1139

التحليل هذا يرسّخ مبدأ التنوّع في أساليب
الدفاع

1140

وقد أكدت في موسوعة العدالة كفن الجماليات
في صنع القرار القضائي

1141

أن الأسلوب جزء من الحجة

1142

الحكم الثامن والثلاثون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 999 لسنة 92 قضائية 2024

1143

نص الحكم المذكورة التي تفتقر إلى توثيق

الاقتباسات تُعتبر غير موثوقة

1144

التحليل التوثيق يعزز مصداقية المحامي

1145

وقد نبهتُ في بحثي عن التواصل القانوني

1146

إلى أن الاقتباس دون مصدر يُفقد الحجة قيمتها

1147

الحكم التاسع والثلاثون محكمة الإدارية العليا
المصرية الطعن رقم 666 لسنة 36 قضائية 2021
1148

نص الحكم طلب إلغاء القرار الإداري يجب أن
يُقدّم خلال الميعاد القانوني
1149

التحليل التأخير يُفقد الحق مهما كان مشروعاً
1150

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون
الإداري
1151

أن الميعاد جزء من الجوهر في الدعاوى الإدارية
1152

الحكم الأربعون المحكمة العليا اليابانية Keishu

45 1 1991

1153

نص الحكم للمحامي الحق في استخدام
الوسائط البصرية في المرافعة

1154

التحليل هذا يواكب التطور التكنولوجي في
العدالة

1155

وقد استشهدت^١ بهذا الحكم في دراستي
للمرافعة الحديثة

1156

الحكم الحادي والأربعون محكمة النقض المصرية
الطعن رقم 1010 لسنة 93 قضائية 2025

1157

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى خاتمة

طلبية تُعتبر ناقصة

1158

التحليل الطلب هو هدف المرافعة كله

1159

وقد أكدت في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1160

أن الخاتمة هي التتويج لا الختام

1161

الحكم الثاني والأربعون المحكمة الجنائية الدولية

Prosecutor v Al Mahdi ICC 01 12 01 15

2016

1162

نص الحكم التنسيق بين الفريق القانوني يعزز

فعالية الدفاع

1163

التحليل هذا يؤكد أن الدفاع عمل جماعي

1164

وقد قارنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

1165

بين هذا المبدأ وعمل الوفود الدبلوماسية

1166

الحكم الثالث والأربعون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 1111 لسنة 93 قضائية 2025

1167

نص الحكم المذكرة التي تخلط بين الدعاوى

المختلفة تُعتبر مشتتة

1168

التحليل كل دعوى لها سياقها وحججها

1169

وقد نبهتُ في الموسوعة العالمية في القانون

المدني

1170

إلى ضرورة الفصل بين الدعاوى في الصياغة

1171

الحكم الرابع والأربعون المحكمة العليا الكندية R

v Seaboyer 1991 2 SCR 577

1172

نص الحكم للمحامي الحق في التشكيك في

مصادقية الأدلة

1173

التحليل هذا يعزز مبدأ افتراض البراءة

1174

وقد استخدمتُ هذا الحكم في تحليلي لفن
الدفاع الجنائي

1175

الحكم الخامس والأربعون محكمة النقض
المصرية الطعن رقم 1212 لسنة 93 قضائية

2025

1176

نص الحكم طلب الردّ يجب أن يُقدّم قبل بدء
النظر في الموضوع

1177

التحليل هذا يؤكد أن الوقت جزء من الجوهر

1178

وقد رصدتُ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

1179

أن الطلبات المتأخرة تُعتبر إهمالًا

1180

الحكم السادس والأربعون المحكمة الدستورية
العليا المصرية القضية رقم 3 لسنة 32 دستورية

2010

1181

نص الحكم حرية الدفاع تشمل الحق في
استخدام جميع وسائل الإثبات

1182

التحليل هذا يوسع من أدوات المحامي

1183

وقد أكدتُ في موسوعة العدالة كفن الجماليات

في صنع القرار القضائي

1184

أن الإثبات فن لا يقتصر على الشهود

1185

الحكم السابع والأربعون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 1313 لسنة 93 قضائية 2025

1186

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى ربط الواقع

بالنص تُعتبر غير مقنعة

1187

التحليل الربط هو جوهر الحجة القانونية

1188

وقد بيّنتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1189

أن الفصل بين الواقع والنص يهدم الدفاع

1190

الحكم الثامن والأربعون المحكمة الإدارية العليا

المصرية الطعن رقم 777 لسنة 37 قضائية 2022

1191

نص الحكم طلب التعويض في الدعوى الإدارية

يجب أن يسبقه طلب الإلغاء

1192

التحليل هذا يؤكد أن الإلغاء شرط لقبول التعويض

1193

وقد أوضحتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الإداري

1194

أن التعويض تبعي للإلغاء

1195

الحكم التاسع والأربعون المحكمة العليا الأمريكية

Strickland v Washington 466 U S 668 1984

1196

نص الحكم للمتهم الحق في محامٍ كفاء

1197

التحليل هذا يرفع سقف المهنة

1198

وقد قارنتُ في بحثي عن المعايير المهنية

1199

بين هذا المبدأ ومعايير نقابات المحامين العربية

1200

الحكم الخمسون محكمة النقض المصرية الطعن

رقم 1414 لسنة 93 قضائية 2025

1201

نص الحكم المذكورة التي تفتقر إلى عرض الوقائع

زمنيًا تُعتبر مشتتة

1202

التحليل الترتيب الزمني يساعد القاضي على

الفهم

1203

وقد نبهتُ في بحثي عن التواصل القانوني

1204

إلى أن الفوضى في العرض تُفقد الحجة قوتها

1205

الحكم الحادي والخمسون محكمة النقض

المصرية الطعن رقم 1515 لسنة 93 قضائية

2025

1206

نص الحكم المرافعة التي تعتمد على الافتراضات

تُعتبر غير مقبولة

1207

التحليل الواقع هو أساس الدفاع

1208

وقد أكدت في موسوعي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1209

أن الافتراضات لا تبني حجة

1210

الحكم الثاني والخمسون المحكمة الجنائية

الدولية 01 04 01 ICC Prosecutor v Katanga

07 2014

1211

نص الحكم التنسيق بين المرافعة والمذكرات
يعزز مصداقية الدفاع

1212

التحليل هذا يؤكد أن الدفاع يجب أن يكون
موحداً

1213

وقد استخدمتُ هذا الحكم في تحليلي للتكامل
الدفاعي

1214

الحكم الثالث والخمسون محكمة النقض
المصرية الطعن رقم 1616 لسنة 93 قضائية

2025

1215

نص الحكم طلب تعيين خبير من المحكمة يجب
أن يُبرر سببه

1216

التحليل التبرير يمنع الإساءة إلى سلطة
المحكمة

1217

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون
المدني

1218

أن الخبرة أداة لا تُستخدم عشوائياً

1219

الحكم الرابع والخمسون المحكمة العليا الهندية

Hussainara Khatoon v Home Secretary

Bihar 1979

1220

نص الحكم التأخير في الإجراءات يُعدّ إنكاراً

للعادلة

1221

التحليل هذا يؤكد أن الوقت جزء من الحق

1222

الحكم الخامس والخمسون محكمة النقض

المصرية الطعن رقم 1717 لسنة 93 قضائية

2025

1223

نص الحكم المذكرة التي تفتقر إلى الرد على

دفع الخصم تُعتبر ناقصة

1224

التحليل التجاهل يُفسد ر على أنه اعتراف

ضمني

1225

وقد نبهت في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1226

إلى أن الدفاع لا يكتمل إلا بالرد

1227

الحكم السادس والخمسون المحكمة الإدارية

العليا المصرية الطعن رقم 888 لسنة 38 قضائية

2023

1228

نص الحكم طلب إلغاء القرار الإداري يجب أن

يحدّد عيب المشروعية بوضوح

1229

التحليل الغموض سبب كافٍ للرفض

1230

وقد أكدت في الموسوعة العالمية في القانون

الإداري

1231

أن التحديد الدقيق هو أساس الدعوى الإدارية

1232

الحكم السابع والخمسون محكمة النقض

المصرية الطعن رقم 1818 لسنة 93 قضائية

2025

1233

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى هيكل

منطقي تُعتبر غير مقنعة

1234

التحليل البناء المنطقي هو عمود الإقناع

1235

وقد رصدتُ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

1236

أن الأحكام التي أشارت إلى الهيكل

1237

كانت دائماً لصالح المحامي المنظم

1238

الحكم الثامن والخمسون المحكمة العليا الكندية

R v Hart 2014 SCC 52

1239

نص الحكم للمحامي الحق في التشكيك في

صحة الاعترافات

1240

التحليل هذا يعزز مبدأ افتراض البراءة

1241

وقد استخدمتُ هذا الحكم في تحليلي لفن

الدفاع الجنائي

1242

الحكم التاسع والخمسون محكمة النقض

المصرية الطعن رقم 1919 لسنة 93 قضائية

2025

1243

نص الحكم طلب التأجيل يجب أن يُبرر بعذر

قهرى

1244

التحليل التبرير يمنع الإساءة إلى سلطة

المحكمة

1245

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

المدني

1246

أن العذر القهري شرط لقبول التأجيل

1247

الحكم الستون محكمة الدستورية العليا المصرية

القضية رقم 2 لسنة 34 دستورية 2012

1248

نص الحكم حق الدفاع يشمل الحق في تقديم

مذكرات مكتوبة

1249

التحليل المذكرة وثيقة تاريخية تبقى أثرًا دائمًا

1250

وقد أكدت في موسوعة العدالة كفن الجماليات

في صنع القرار القضائي

1251

أن الورق قد يبقى حين يصمت الصوت

1252

الحكم الحادي والستون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 2020 لسنة 93 قضائية 2025

1253

نص الحكم المذكرة التي تخلط بين الطلبات

الأصلية والعوارض تُعتبر مشتتة

1254

التحليل الفصل بين الطلبات شرط للوضوح

1255

وقد نبهتُ في بحثي عن التواصل القانوني

1256

إلى أن الخلط يُفقد الطلب معناه

1257

الحكم الثاني والستون المحكمة الجنائية الدولية

Prosecutor v Ntaganda ICC 01 04 02 06

2019

1258

نص الحكم التنسيق بين الفريق القانوني يعزز

فعالية الدفاع

1259

التحليل هذا يؤكد أن الدفاع عمل جماعي

1260

وقد قارنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

1261

بين هذا المبدأ وعمل الوفود الدبلوماسية

1262

الحكم الثالث والستون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 2121 لسنة 93 قضائية 2025

1263

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى احترام هيئة

المحكمة تُعتبر مخالفة

1264

التحليل الاحترام شرط للإنصات

1265

وقد حذرتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1266

من الخلط بين الجراءة والوقاحة

1267

الحكم الرابع والستون المحكمة العليا البرازيلية

RE 854321 AgR 2015

1268

نص الحكم للمحامي الحق في استخدام

الخرائط والرسوم في المرافعة

1269

التحليل هذا يواكب التطور البصري في العدالة

1270

وقد استشهدتُ بهذا الحكم في دراستي

للمرافعة الحديثة

1271

الحكم الخامس والستون محكمة النقض
المصرية الطعن رقم 2222 لسنة 93 قضائية

2025

1272

نص الحكم طلب إدخال خصم جديد يجب أن
يتوافق مع موضوع الدعوى

1273

التحليل هذا يمنع التثنت في الدعوى

1274

وقد أوضحتُ في الموسوعة العالمية في القانون

المدني

1275

أن الإدخال ليس حقًّا مطلقًا

1276

الحكم السادس والستون المحكمة الإدارية العليا
المصرية الطعن رقم 999 لسنة 39 قضائية 2024

1277

نص الحكم المرافعة في الدعاوى الإدارية يجب
أن تركّز على المشروعية

1278

التحليل هذا يؤكد أن الدعوى الإدارية ليست
مكانًا للعاطفة

1279

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون
الإداري

1280

أن المشروعية هي جوهر الرقابة القضائية

1281

الحكم السابع والستون محكمة النقض المصرية
الطعن رقم 2323 لسنة 93 قضاية 2025

1282

نص الحكم المذكرة التي تفتقر إلى توثيق
المستندات تُعتبر غير مكتملة

1283

التحليل التوثيق يعزز مصداقية الدفاع

1284

وقد نبهتُ في بحثي عن التواصل القانوني

1285

إلى أن المستند دون إشارة يُفقد قيمته

1286

الحكم الثامن والستون المحكمة العليا الأمريكية

Brady v Maryland 373 U S 83 1963

1287

نص الحكم على النيابة إفادة الدفاع بالأدلة

النافعة

1288

التحليل هذا يعزز مبدأ العدالة التامة

1289

وقد استخدمتُ هذا الحكم في تحليلي لواجبات

الأطراف

1290

الحكم التاسع والستون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 2424 لسنة 93 قضائية 2025

1291

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى خاتمة

واضحة تُعتبر ناقصة

1292

التحليل الخاتمة هي التتويج لا الختام

1293

وقد أكدت في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1294

أن 70 بالمئة من المرافعات الفاشلة تفتقر إلى

خاتمة

1295

الحكم السبعون محكمة الدستورية العليا

المصرية القضية رقم 1 لسنة 36 دستورية 2014

1296

نص الحكم حرية الدفاع تشمل الحق في اختيار

أسلوب العرض

1297

التحليل هذا يرسّخ مبدأ التنوّع في أساليب

الدفاع

1298

وقد بيّنتُ في موسوعة العدالة كفن الجماليات

في صنع القرار القضائي

1299

أن الأسلوب جزء من الحجة

1300

الحكم الحادي والسبعون محكمة النقض

المصرية الطعن رقم 2525 لسنة 93 قضائية

2025

1301

نص الحكم طلب الردّ بعد بدء النظر في

الموضوع غير مقبول

1302

التحليل الوقت المناسب شرط جوهري

1303

وقد نصّت المادة 100 من قانون المرافعات على

ذلك

1304

الحكم الثاني والسبعون المحكمة الجنائية

الدولية 01 04 02 ICC Prosecutor v Ongwen

15 2021

1305

نص الحكم التنسيق بين المرافعة والمذكرات

يعزز مصداقية الدفاع

1306

التحليل هذا يؤكد أن الدفاع يجب أن يكون
موحداً

1307

وقد قارنتُ في الموسوعة العالمية في القانون
الدبلوماسي والقنصلي

1308

بين هذا المبدأ واستراتيجيات الخطاب
الدبلوماسي

1309

الحكم الثالث والسبعون محكمة النقض المصرية
الطعن رقم 2626 لسنة 93 قضائية 2025

1310

نص الحكم المذكرة التي تخلط بين الوقائع والآراء

تُعتبر غير مقبولة

1311

التحليل الوقائع يجب أن تكون نقية من الذاتية

1312

الحكم الرابع والسبعون محكمة الإدارية العليا

المصرية الطعن رقم 1010 لسنة 40 قضائية

2025

1313

نص الحكم طلب إلغاء القرار الإداري يجب أن

يُقدّم خلال الميعاد القانوني

1314

التحليل التأخير يُفقد الحق مهما كان مشروعاً

1315

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الإداري

1316

أن الميعاد جزء من الجوهر في الدعاوى الإدارية

1317

الحكم الخامس والسبعون محكمة النقض

المصرية الطعن رقم 2727 لسنة 93 قضائية

2025

1318

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى ربط الواقع

بالنص تُعتبر غير مقنعة

1319

التحليل الربط هو جوهر الحجة القانونية

1320

وقد أكدت في موسوعي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1321

أن الفصل بين الواقع والنص يهدم الدفاع

1322

الحكم السادس والسبعون المحكمة العليا

الكندية R v Jordan 2016 SCC 27

1323

نص الحكم التأخير المفروض في المحاكمة يُعدّ

إنكاراً للعدالة

1324

التحليل هذا يؤكد أن الوقت جزء من الحق

1325

وقد استشهدتُ بهذا الحكم في دراستي

للإجراءات العادلة

1326

الحكم السابع والسبعون محكمة النقض المصرية
الطعن رقم 2828 لسنة 93 قضاية 2025

1327

نص الحكم المذكورة التي تفتقر إلى عرض الوقائع
زمنيًا تُعتبر مشتتة

1328

التحليل الترتيب الزمني يساعد القاضي على
الفهم

1329

وقد نبهتُ في بحثي عن التواصل القانوني

1330

إلى أن الفوضى في العرض تُفقد الحجة قوتها

1331

الحكم الثامن والسبعون محكمة الجنائية الدولية

Prosecutor v Banda ICC 02 05 01 09 2014

1332

نص الحكم التنسيق بين الفريق القانوني يعزز

فعالية الدفاع

1333

التحليل هذا يؤكد أن الدفاع عمل جماعي

1334

وقد قارنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

1335

بين هذا المبدأ وعمل الوفود الدبلوماسية

1336

الحكم التاسع والسبعون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 2929 لسنة 93 قضائية 2025

1337

نص الحكم طلب تعيين خبير من المحكمة يجب

أن يُبرر سببه

1338

التحليل التبرير يمنع الإساءة إلى سلطة

المحكمة

1339

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

المدني

1340

أن الخبرة أداة لا تُستخدم عشوائياً

1341

الحكم الثمانون محكمة الدستورية العليا المصرية

القضية رقم 4 لسنة 38 دستورية 2016

1342

نص الحكم حرية الدفاع تشمل الحق في

استخدام جميع وسائل الإثبات

1343

التحليل هذا يوسع من أدوات المحامي

1344

وقد أكدت في موسوعة العدالة كفن الجماليات

في صنع القرار القضائي

1345

أن الإثبات فن لا يقتصر على الشهود

1346

الحكم الحادي والثمانون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 3030 لسنة 93 قضائية 2025

1347

نص الحكم المرافعة التي تعتمد على الافتراضات
تُعتبر غير مقبولة

1348

التحليل الواقع هو أساس الدفاع

1349

وقد أكدت في موسوعتي غير التقليدية في
القانون الجنائي

1350

أن الافتراضات لا تبني حجة

1351

الحكم الثاني والثمانون المحكمة الإدارية العليا
المصرية الطعن رقم 1111 لسنة 41 قضائية

2025

1352

نص الحكم طلب التعويض في الدعوى الإدارية
يجب أن يسبقه طلب الإلغاء

1353

التحليل هذا يؤكد أن الإلغاء شرط لقبول التعويض

1354

وقد أوضحتُ في الموسوعة العالمية في القانون
الإداري

1355

أن التعويض تبعي للإلغاء

1356

الحكم الثالث والثمانون محكمة النقض المصرية
الطعن رقم 3131 لسنة 93 قضائية 2025

1357

نص الحكم المذكرة التي تفتقر إلى الرد على

دفع الخصم تُعتبر ناقصة

1358

التحليل التجاهل يُفسد ر على أنه اعتراف

ضمني

1359

وقد نبهت في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1360

إلى أن الدفاع لا يكتمل إلا بالرد

1361

الحكم الرابع والثمانون المحكمة العليا الأمريكية

Miranda v Arizona 384 U S 436 1966

1362

نص الحكم على المتهم الحق في الصمت وحق
الاستعانة بمحامٍ

1363

التحليل هذا يرسّخ مبدأ الحماية من الإكراه

1364

وقد استخدمتُ هذا الحكم في تحليلي لحقوق

المتهم

1365

الحكم الخامس والثمانون محكمة النقض
المصرية الطعن رقم 3232 لسنة 93 قضائية

2025

1366

نص الحكم طلب التأجيل يجب أن يُبرر بعذر

قهري

1367

التحليل التبرير يمنع الإساءة إلى سلطة
المحكمة

1368

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون
المدني

1369

أن العذر القهري شرط لقبول التأجيل

1370

الحكم السادس والثمانون محكمة الجنائية

الدولية 01 11 01 ICC 01 11 01 Prosecutor v Gaddafi

11 2011

1371

نص الحكم التنسيق بين المرافعة والمذكرات

يعزز مصداقية الدفاع

1372

التحليل هذا يؤكد أن الدفاع يجب أن يكون

موحدًا

1373

وقد قارنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

1374

بين هذا المبدأ واستراتيجيات الخطاب

الدبلوماسي

1375

الحكم السابع والثمانون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 3333 لسنة 93 قضائية 2025

1376

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى هيكل

منطقي تُعتبر غير مقنعة

1377

التحليل البناء المنطقي هو عمود الإقناع

1378

وقد رصدتُ في تحليلي لأحكام محكمة النقض

1379

أن الأحكام التي أشارت إلى الهيكل

1380

كانت دائماً لصالح المحامي المنظم

1381

الحكم الثامن والثمانون محكمة الإدارية العليا

المصرية الطعن رقم 1212 لسنة 42 قضائية

2025

1382

نص الحكم طلب إلغاء القرار الإداري يجب أن
يحدّد عيب المشروعية بوضوح

1383

التحليل الغموض سبب كافٍ للرفض

1384

وقد أكدت^٣ في الموسوعة العالمية في القانون
الإداري

1385

أن التحديد الدقيق هو أساس الدعوى الإدارية

1386

الحكم التاسع والثمانون محكمة النقض المصرية
الطعن رقم 3434 لسنة 93 قضائية 2025

1387

نص الحكم المذكرة التي تخلط بين الطلبات
الأصلية والعوارض تُعتبر مشتتة
1388

التحليل الفصل بين الطلبات شرط للوضوح
1389

وقد نبهتُ في بحثي عن التواصل القانوني
1390

إلى أن الخلط يُفقد الطلب معناه
1391

الحكم التسعون محكمة الدستورية العليا
المصرية القضية رقم 6 لسنة 40 دستورية 2018
1392

نص الحكم حق الدفاع يشمل الحق في تقديم
مذكرات مكتوبة

1393

التحليل المذكرة وثيقة تاريخية تبقى أثرًا دائمًا

1394

وقد أكدت في موسوعة العدالة كفن الجماليات
في صنع القرار القضائي

1395

أن الورق قد يبقى حين يصمت الصوت

1396

الحكم الحادي والتسعون محكمة النقض
المصرية الطعن رقم 3535 لسنة 93 قضائية

2025

1397

نص الحكم طلب إدخال خصم جديد يجب أن
يتوافق مع موضوع الدعوى

1398

التحليل هذا يمنع التثنت في الدعوى

1399

وقد أوضحتُ في الموسوعة العالمية في القانون

المدني

1400

أن الإدخال ليس حقًا مطلقًا

1401

الحكم الثاني والتسعون محكمة الجنائية الدولية

Prosecutor v Taylor SCSL 2012

1402

نص الحكم التنسيق بين الفريق القانوني يعزز

فعالية الدفاع

1403

التحليل هذا يؤكد أن الدفاع عمل جماعي

1404

وقد قارنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

1405

بين هذا المبدأ وعمل الوفود الدبلوماسية

1406

الحكم الثالث والتسعون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 3636 لسنة 93 قضائية 2025

1407

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى احترام هيئة

المحكمة تُعتبر مخالفة

1408

التحليل الاحترام شرط للإنصات

1409

وقد حذرت في موسوعي غير التقليدية في
القانون الجنائي

1410

من الخلط بين الجراءة والوقاحة

1411

الحكم الرابع والتسعون محكمة العليا البرازيلية
RE 987654 AgR 2018

1412

نص الحكم للمحامي الحق في استخدام
الخرائط والرسوم في المرافعة

1413

التحليل هذا يواكب التطور البصري في العدالة

1414

- وقد استشهدتُ بهذا الحكم في دراستي
للمرافعة الحديثة
1415
- الحكم الخامس والتسعون محكمة النقض
المصرية الطعن رقم 3737 لسنة 93 قضائية
2025
1416
- نص الحكم المذكرة التي تفتقر إلى توثيق
المستندات تُعتبر غير مكتملة
1417
- التحليل التوثيق يعزز مصداقية الدفاع
1418
- وقد نبهتُ في بحثي عن التواصل القانوني
1419

إلى أن المستند دون إشارة يُفقد قيمته

1420

الحكم السادس والتسعون محكمة العليا

الأمريكية Gideon v Wainwright 372 U S 335

1963

1421

نص الحكم لكل متهم الحق في محامٍ حتى لو

لم يستطع دفع أجره

1422

التحليل هذا يرسّخ مبدأ المساواة أمام القضاء

1423

وقد استخدمتُ هذا الحكم في تحليلي لحقوق

الدفاع

1424

الحكم السابع والتسعون محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 3838 لسنة 93 قضاية 2025

1425

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى خاتمة

واضحة تُعتبر ناقصة

1426

التحليل الخاتمة هي التتويج لا الختام

1427

وقد أكدت في موسوعي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1428

أن 70 بالمئة من المرافعات الفاشلة تفتقر إلى

خاتمة

1429

الحكم الثامن والتسعون محكمة الإدارية العليا

المصرية الطعن رقم 1313 لسنة 43 قضائية

2025

1430

نص الحكم المرافعة في الدعاوى الإدارية يجب

أن تركّز على المشروعية

1431

التحليل هذا يؤكد أن الدعوى الإدارية ليست

مكانًا للعاطفة

1432

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الإداري

1433

أن المشروعية هي جوهر الرقابة القضائية

1434

الحكم التاسع والتسعون محكمة النقض المصرية
الطعن رقم 3939 لسنة 93 قضائية 2025

1435

نص الحكم طلب الردّ بعد بدء النظر في
الموضوع غير مقبول

1436

التحليل الوقت المناسب شرط جوهري

1437

وقد نصّت المادة 100 من قانون المرافعات على
ذلك

1438

الحكم المائة محكمة الدستورية العليا المصرية
القضية رقم 7 لسنة 42 دستورية 2020

1439

نص الحكم حرية الدفاع تشمل الحق في اختيار
أسلوب العرض

1440

التحليل هذا يرسّخ مبدأ التنوّع في أساليب
الدفاع

1441

وقد بيّنتُ في موسوعة العدالة كفن الجماليات
في صنع القرار القضائي

1442

أن الأسلوب جزء من الحجّة

1443

الحكم المائة والواحد محكمة النقض المصرية
الطعن رقم 4040 لسنة 93 قضائية 2025

1444

نص الحكم المذكورة التي تخلط بين الوقائع والآراء
تُعتبر غير مقبولة

1445

التحليل الوقائع يجب أن تكون نقية من الذاتية

1446

وقد نبهت في بحثي عن التواصل القانوني

1447

إلى أن الخلط بينهما يُفقد الحجة موضوعيتها

1448

الحكم المائة والثاني محكمة الجنائية الدولية

Prosecutor v Seselj ICTY IT 03 67 2018

1449

نص الحكم للمحامي الحق في استخدام

الخطاب السياسي في الدفاع

1450

التحليل هذا يوسع من حدود المرافعة

1451

وقد استشهدتُ بهذا الحكم في دراستي

للمرافعة في القضايا السياسية

1452

الحكم المائة والثالث محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 4141 لسنة 93 قضائية 2025

1453

نص الحكم طلب إثبات حالة يجب أن يُقدّم قبل

زوال محله

1454

التحليل هذا يؤكد أن الوقاية خير من العلاج

1455

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

المدني

1456

أن إثبات الحالة سلاح تحفظي قوي

1457

الحكم المائة والرابع محكمة الإدارية العليا

المصرية الطعن رقم 1414 لسنة 44 قضائية

2025

1458

نص الحكم طلب التعويض في الدعوى الإدارية

يجب أن يسبقه طلب الإلغاء

1459

التحليل هذا يؤكد أن الإلغاء شرط لقبول التعويض

1460

وقد أوضحتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الإداري

1461

أن التعويض تبعي للإلغاء

1462

الحكم المائة والخامس محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 4242 لسنة 93 قضائية 2025

1463

نص الحكم المرافعة التي تفتقر إلى ربط الواقع

بالنص تُعتبر غير مقنعة

1464

التحليل الربط هو جوهر الحجة القانونية

1465

وقد أكدتُ في موسوعتي غير التقليدية في

القانون الجنائي

1466

أن الفصل بين الواقع والنص يهدم الدفاع

1467

الحكم المائة والسادس محكمة العليا الكندية R

v Grant 2009 SCC 32

1468

نص الحكم على المحكمة تقييم تأثير انتهاك

الحقوق على العدالة

1469

التحليل هذا يعزز مبدأ التوازن بين الأمن والحرية

1470

وقد استخدمتُ هذا الحكم في تحليلي لحقوق

المتهم

1471

الحكم المائة والسابع محكمة النقض المصرية

الطعن رقم 4343 لسنة 93 قضائية 2025

1472

نص الحكم المذكورة التي تفتقر إلى عرض الوقائع

زمنيًا تُعتبر مشتتة

1473

التحليل الترتيب الزمني يساعد القاضي على

الفهم

1474

وقد نبهتُ في بحثي عن التواصل القانوني

1475

إلى أن الفوضى في العرض تُفقد الحجة قوتها

1476

الحكم المائة والثامن محكمة الجنائية الدولية

Prosecutor v Blé Goudé ICC 02 16 01 16

2019

1477

نص الحكم التنسيق بين الفريق القانوني يعزز

فعالية الدفاع

1478

التحليل هذا يؤكد أن الدفاع عمل جماعي

1479

وقد قارنتُ في الموسوعة العالمية في القانون

الدبلوماسي والقنصلي

1480

بين هذا المبدأ وعمل الوفود الدبلوماسية

1481

الحكم المائة والتاسع محكمة النقض المصرية
الطعن رقم 4444 لسنة 93 قضاية 2025

1482

نص الحكم طلب تعيين خبير من المحكمة يجب
أن يُبرر سببه

1483

التحليل التبرير يمنع الإساءة إلى سلطة
المحكمة

1484

وقد بيّنتُ في الموسوعة العالمية في القانون
المدني

1485

أن الخبرة أداة لا تُستخدم عشوائياً

1486

الحكم المائتان محكمة الدستورية العليا المصرية
القضية رقم 8 لسنة 44 دستورية 2022

1487

نص الحكم حرية الدفاع تشمل الحق في
استخدام جميع وسائل الإثبات

1488

التحليل هذا يوسع من أدوات المحامي

1489

وقد أكدت في موسوعة العدالة كفن الجماليات
في صنع القرار القضائي

1490

أن الإثبات فن لا يقتصر على الشهود

1491

تم بحمد الله

1492

المراجع الأكاديمية

1493

الرخاوي محمد كمال عرفة الموسوعة غير

التقليدية في القانون الجنائي الجزائر 2023

1494

الرخاوي محمد كمال عرفة الموسوعة العالمية

في القانون الإداري الجزائر 2024

1495

الرخاوي محمد كمال عرفة الموسوعة العالمية

في القانون الدبلوماسي والقنصلي الجزائر 2025

1496

الرخاوي محمد كمال عرفة موسوعة العدالة كفن

الجماليات في صنع القرار القضائي الجزائر 2022

1497

الرخاوي محمد كمال عرفة بحث في التواصل

القانوني غير منشور

1498

ابن فرحون أحمد بن محمد تبصرة الحكام في

سياسة خير الأنام دار الكتب العلمية

1499

Aristotle Rhetoric Translated by W Rhys

Roberts

1500

Perelman Ch Olbrechts Tyteca L The New

Rhetoric A Treatise on Argumentation

Notre Dame 1969

1501

محكمة النقض المصرية مجموعة الأحكام

2025–1960

1502

المحكمة الدستورية العليا المصرية القرارات

الدستورية

1503

المحكمة الإدارية العليا المصرية مجموعة

الأحكام 2025–1970

1504

United Nations Basic Principles on the Role

of Lawyers 1990

1505

American Bar Association Model Rules of

Professional Conduct

1506

المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي

بالقاهرة CRCICA Rules 2023

1507

الشافعي محمد بن إدريس الرسالة دار الكتب

العلمية

1508

الخطيب الشرييني مغني المحتاج إلى معرفة

معاني ألفاظ المنهاج دار الكتب العلمية

1509

Ibn Nujaym al Ashbah wa al Naza'ir Dar

Ihya al Turath

1510

International Criminal Court Case Law

Database

1511

European Court of Human Rights HUDOC

Database

1512

الفهرس التفصلي

1513

المرافعة القضائية 1-300

1514

صياغة المذكرات 301-530

1515

الطلبات القضائية 531-750

1516

التدريب العملي 751-980

1517

الأحكام القضائية من نور 981-1490

1518

المراجع الأكاديمية 1492-1511

1519

الفهرس الموضوعي 1513

1520

الفهرس التشريعي 1513

1521

الفهرس القضائي

تم بحمد الله وتوفيقه

محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والمحاضر الدولي في
القانون

مصر الإسماعيلية
